



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني الكوردستاني..سعي متواصل لتوفير مستحقات المواطنين

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الخميس

2022/12/29

No. : 7742



بين عامين.. حصاد وتوقعات



في استقبال 2023..العالم سيكون مثقلا بالعديد من تركة الماضي

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

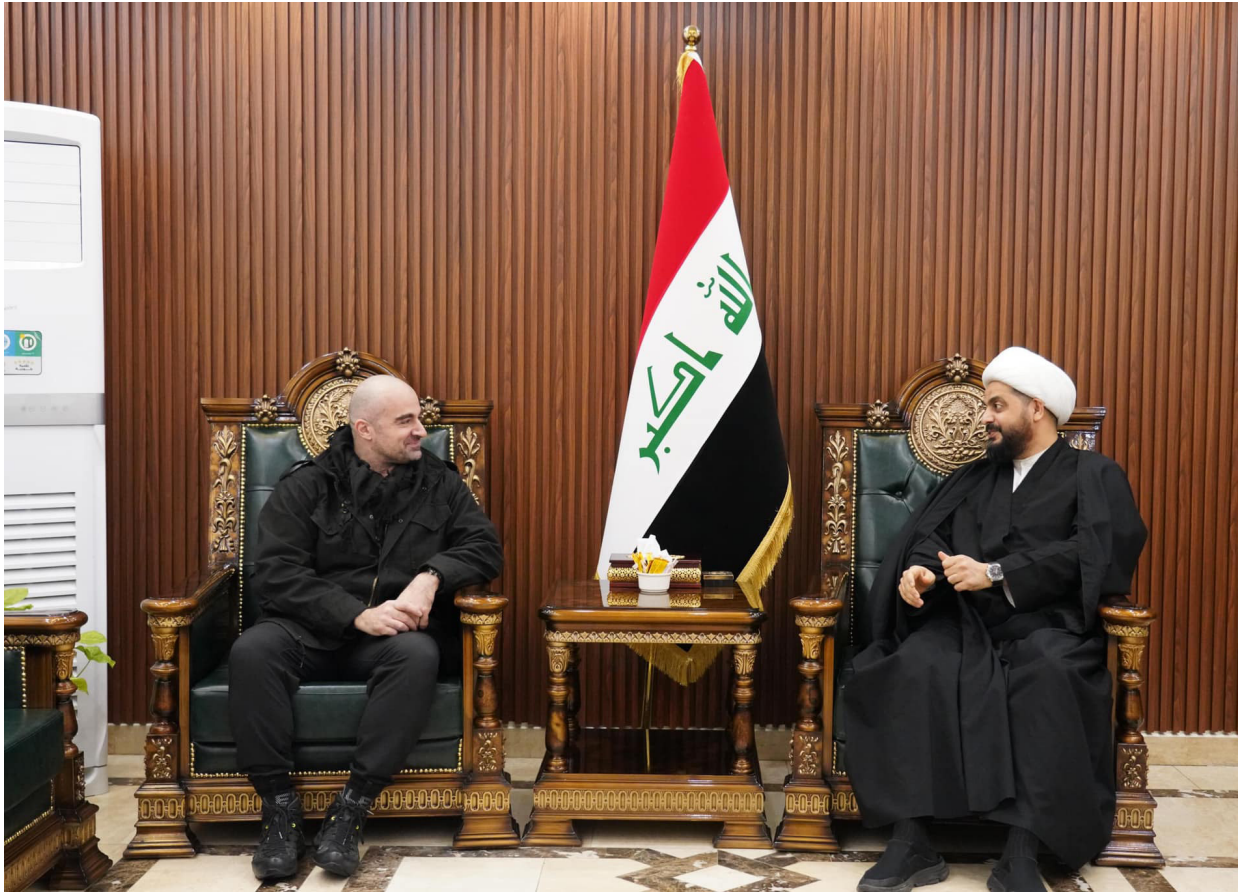


○ العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: اوضاع العراق لن تقبل التفرد في السلطة والادارة
- الرئيس بافل: ضرورة تنفيذ البرنامج الحكومي واتفاق تحالف إدارة الدولة
- الاتحاد الوطني الكوردستاني..سعي متواصل لتوفير مستحقات المواطنين
- دعم متواصل لمشروع الشفافية في الواردات
- أهمية خاصة وتاريخية لزيارة بافل طالباني إلى روج آفا
- السليمانية.. إطلاق حملة تشجير مليونية
- راكان الجبوري يكشف عن حقيقة علاقاته مع الحزب الديمقراطي
- عملية مشتركة لتدمير قواعد الارهاب في الحويجة
- رئيس الجمهورية:الموصل قادرة على تجاوز الفترات المظلمة
- محافظ نينوى يعتبر زيارة الرئيس رشيد مهمة وتاريخية
- مخرجات اجتماع الهيئة العليا لمكافحة الفساد والفريق الساند لها

○ ملف العدد: بين عامين..حصاد وتوقعات

- علماء ثابت: معجزة العراق
- داعش في العراق .. تقييم القدرات القتالية ومصادر التمويل
- د.محمد نور الدين: عام الحسم التركي: لمن ستبتسم 2023؟
- خورشيد دلي: تركيا عام 2023.. عام الحسم
- أزمات عميقة..الاتجاهات المتوقعة للسياسة الإيرانية في 2023
- كيفين رود: العام الذي انقسم فيه العالم
- عمرو موسى: حروب باردة جديدة... ونذُر اضطراب إقليمي
- عبد المنعم سعيد: 2023..عام الخطر
- ما الذي يحمله عام 2023 للحرب في أوكرانيا؟
- روسيا وأوكرانيا.. تسلسل زمني بأبرز محطات الحرب في 2022
- 2022 عام التقارب في الشرق الأوسط.. هل يستمر في 2023؟
- بلومبيرغ: 5 سيناريوهات تهدد الأسواق العالمية في 2023
- أزمة المياه في 2022.. عصب الحياة في خطر



اوضاع العراق لن تقبل التفرد في السلطة والادارة

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، اجتماعاً يوم الاثنين ٢٠٢٢/١٢/٢٦ في العاصمة بغداد، مع قيس الخزعلي الامين العام لحركة عصائب اهل الحق.

وتم خلال الاجتماع التاكيد على توحيد الجهود الوطنية واستمرار الحوارات البناءة من اجل انجاح العملية السياسية في العراق وتنفيذ البرنامج الحكومي والمتمثل في تقديم الخدمات وترسيخ القانون والاستقرار.

في جانب آخر من اللقاء، بحث الجانبان ادارة البلاد وحماية الاستقرار، وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى التنسيق ومزيد من العمل المشترك بين القوى والاطراف السياسية، وقال: إن اوضاع العراق ترفض التفرد في السلطة والادارة، لذا فمن الضروري ان تشارك جميع الاطراف بروح المسؤولية في ادارة البلاد وان تتخذ خطوات جدية وفعالية من اجل معالجة المشاكل.

واضاف الرئيس بافل جلال طالباني: ليس امامنا طريق سوى الحوار والتفاهم ويجب علينا ان نعمل جميعاً بتلك الروحية.



ضرورة تنفيذ البرنامج الحكومي في إطار الدستور واتفاق تحالف إدارة الدولة

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومثنى السامرائي رئيس تحالف عزم اجتماعاً يوم الاثنين ٢٠٢٢/١٢/٢٦ في منزل مام جلال بالعاصمة بغداد. وجرى خلال لقاء حضره هزار حسن كويستاني عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني، بحث آخر المستجدات والتغيرات السياسية وشدد الجانبان على تنفيذ البرنامج الحكومي في إطار الدستور واتفاق تحالف إدارة الدولة بما يخدم الشعب العراقي. وأشار بافل جلال طالباني خلال اللقاء إلى استمرار الحوار ووحدة الصف بين الأطراف وقال: نرفض بشكل قاطع الإجحاف والتمييز ونريد إعادة تنظيم العلاقات بين الإقليم والحكومة الاتحادية حتى لا يصبح المواطنون بعد الآن ضحايا للصراعات السياسية. ونريد أن تكون حقوق الجميع محفوظة في ظل الدستور وأن نخطو معا نحو مستقبل أكثر ازدهاراً ونحقق أهدافنا السامية.



الاتحاد الوطني الكوردستاني..

ضامن حقوق شعب كوردستان وسعي متواصل لتوفير مستحقات المواطنين

بعد إجراء الانتخابات المبكرة في العراق وتدهور الوضع السياسي الى حد بلوغه مرحلة الانسداد، أثمرت الجهود المضنية للاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيسه بافل جلال طالباني، في التقريب بين القوى السياسية، ومنع انزلاق الوضع في العراق الى حالة من عدم الاستقرار والفوضى، وبالتالي تشكيل حكومة بمشاركة جميع الأطراف، وصون حقوق الكورد فيها.

الأطراف المشاركة في الحكومة تقيم عاليا دور الاتحاد الوطني ورئيسه

بهذا الخصوص، تقول رابحة حمد مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «بعد الأوضاع السيئة التي مرت بها العملية السياسية في العراق إثر إجراء الانتخابات، كان للاتحاد الوطني الكوردستاني دور فاعل في التقريب بين الأطراف السياسية العراقية ومنع إنجرار العراق الى حالة الفوضى السياسية».

وأضافت عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني: «بجهود الرئيس بافل جلال طالباني، تمكنت الجهات السياسية العراقية من التوصل الى اتفاق على تشكيل حكومة وطنية خدمية، لذا فإن جميع الأطراف المشاركة في الحكومة تقيم

عاليا دور الاتحاد الوطني ورئيسه، وخاصة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الذي يدرك جيدا الدور المشهود للاتحاد في تشكيل الحكومة»، موضحة «أن مطالب الاتحاد الوطني هي مطالب شعب كردستان، لذلك تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الحكومة العراقية، كما إن برنامج عمل الحكومة يتضمن مصالح الشعب الكوردي والعراقيين جميعا».

الاتحاد الوطني أنقذ العراق من أزمة سياسية

من جانبه يقول روند صابر عضو مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA: «كان للرئيس بافل دور فاعل ومؤثر في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، حيث أعلن منذ البداية أن الاتحاد الوطني يؤيد تشكيل حكومة وطنية قوية تقدم الخدمات للمواطنين وتضمن حماية الحقوق الدستورية لاقليم كردستان»، مضيفا «استطاع الرئيس بافل جلال طالباني بحكمته وحنكته السياسية، لم شمل القوى العراقية المختلفة في منزل الرئيس مام جلال، الذي كان دوما مظلة للفرقاء السياسيين، حيث اتفقوا هناك على صياغة مشروع وطني لتشكيل الحكومة، وهو الذي أبقى على الثقل والمكانة السياسية البارزة للاتحاد الوطني في بغداد».

وأضاف صابر: «تدرك جميع القوى السياسية العراقية أن الاتحاد الوطني الكوردستاني استطاع إنقاذ العراق من أزمة سياسية عميقة، لذا فإنهم ينظرون بعين التقدير الى الجهود السياسية للرئيس بافل جلال طالباني».

زيارات الرئيس بافل الى بغداد تهدف الى تنفيذ القرارات

ويؤكد عضو مكتب العلاقات أن «جهود رئيس الاتحاد الوطني تنصب باتجاه تنفيذ القرارات والبنود الواردة في برنامج عمل الحكومة، لذا فإنه يقوم بزيارات متكررة الى العاصمة بغداد، لمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي، ولاسيما الفقرات المتعلقة منه بحقوق اقليم كردستان». يذكر أن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني طمأن الرئيس بافل جلال طالباني، خلال لقائهما في بغداد مؤخرا، أن الاستحقاقات المالية لاقليم كردستان مصنونة وسيتم إرسال مبلغ الـ ٤٠٠ مليار دينار الى الاقليم في أقرب وقت. وقال السوداني: «مع أن الاتحاد الوطني كان شريكا أساسيا في تشكيل الحكومة، فإنه أيضا مشارك أساسي ومهم في الحكومة وبدعم الاتحاد الوطني سنكون في خدمة اقليم كردستان والعراق أجمع».

سعي متواصل لتوفير مستحقات المواطنين

هذا ويعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل حرص وجهد من اجل توفير مستحقات المواطنين وتلبية متطلباتهم ويضع دائما مصلحة المواطنين فوق مصالحه الخاصة.

وقبل ايام التقى بافل جلال طالباني رئيس الوطني الكوردستاني مع رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني، وشدد الرئيس بافل جلال طالباني، خلال اللقاء على ضرورة تنفيذ الفقرات الوطنية والدستورية الواردة في برنامج عمل الحكومة الجديدة، داعياً رئيس الوزراء الى إرسال المستحقات المالية للاقليم، وقال: «الاتفاق الوطني للأطراف السياسية حول إدارة الدولة كان خطوة مهمة باتجاه تجاوز الوضع السياسي السيئ الذي كان يشهده العراق، ولكن الأهم هو الالتزام وتنفيذ فقرات الاتفاق، والذي هو عامل نجاح العملية السياسية والحكم في البلد».

كما أكد رئيس الاتحاد الوطني رغبة اقليم كردستان في الحل الجذري للمشكلات بين الجانبين، مطالبا بتفعيل لجان التفاوض والحوار، وإبداء المرونة إزاء مطالب وتطلعات المواطنين.

الاتحاد الوطني حريص على حقوق المواطنين

يقول زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في برلمان كردستان لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكردستاني حريص جداً على توفير مستحقات المواطنين. و اضاف: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يعمل دائماً على توفير مستحقات اقليم كردستان من قبل الحكومة الاتحادية وتطوير وتقوية العلاقات بين الحكومتين.

رئيس الاتحاد الوطني يعمل على تعزيز العلاقات

واوضح زياد جبار: ان رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني يعمل من بغداد على تعزيز وتقوية العلاقات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية و اضاف: كما يعمل الاتحاد الوطني الكردستاني بكل جهد لترسيخ المساواة والعدالة في الواردات داخل اقليم كردستان والعمل على حماية مستحقات اقليم كردستان.

اول حزب حريص على تطوير معيشية المواطنين

يؤكد زياد جبار: ان الاتحاد الوطني الكردستاني عمل بكل وضوح لتوفير مستحقات المواطنين ووجود علاقة جيدة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية. و اضاف: ان الاتحاد الوطني هو الحزب الاول الذي يعمل بكل جهد من اجل توفير متطلبات المواطنين وهذا جزء من سياسات واستراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني.

الاتحاد الوطني يؤمن بمعالجة المشاكل

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني كاروان يارويس لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يؤمن دائماً بضرورة معالجة المشاكل العالقة وفقاً للدستور العراقي. و اضاف: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يؤيد الاتفاق بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية وعدم الزج بحقوق ورواتب الموظفين داخل الصراعات السياسية.

الاتحاد الوطني اكد ضرورة توفير مستحقات المواطنين

يؤكد النائب كاروان يارويس: ان الاتحاد الوطني الكردستاني وخلال الحوارات مع الاطراف السياسية لتشكيل الحكومة اكد ضرورة توفير مستحقات اقليم كردستان ووضع مطالب ومستلزمات المواطنين قبل المناصب والحقائب الوزارية. و اضاف: ان جهود السيد بافل جلال طالباني والفريق النيابي للاتحاد الوطني الكردستاني كثف جهود من اجل تثبيت حصة اقليم كردستان في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣.

وضع مصالح المواطنين قبل مصالحه الخاصة

يؤكد النائب كاروان يارويس: منذ بداية الدورة الحالية لمجلس النواب اكدنا ضرورة عدم الدخول في اي تحالف قبل توفير مستحقات اقليم كردستان ورواتب الموظفين.
واضاف: الان نحن نؤكد بانه من الضروري الاتفاق بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية لكي تصل الرواتب في موعدها وان نبدأ بتنفيذ المشاريع الخدمية.

هذا المطلب كان من اولويات الاتحاد الوطني الكردستاني

يقول النائب السابق عضو اللجنة المالية في الدورة السابقة شيروان ميرزا لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكردستاني يضع دائماً معالجة هموم ومشاكل المواطنين في اولويات عمله والمبلغ الذي قررت الحكومة الاتحادية ارساله الى اقليم كردستان جاء وفقاً لما تنص عليه الموازنة الاتحادية العام ٢٠٢١.
واضاف: ان وفد حكومة اقليم كردستان آنذاك كان برئاسة السيد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان واصر شخصياً على ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة الاتحادية لارسال اي مبلغ الى اقليم كردستان للمساعدة في صرف رواتب الموظفين.

قوباد طالباني اصر على حل المشاكل العالقة

يؤكد شيروان ميرزا: ان الاتحاد الوطني الكردستاني والسيد قوباد طالباني كرئيس للوفد المفاوض طالب دائماً وفي جميع الاجتماعات بارسال مبلغ من المال الى اقليم كردستان للمساعدة في توزيع الرواتب.
واضاف: كما طالب بتوفير استحقاقات اقليم كردستان وتثبيت مطالب اقليم كردستان في الموازنة وتحديد حصة اقليم كردستان من الموازنة وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها.

قرار إرسال تخصيصات الرواتب جاء بعد جهود من قبل قوباد طالباني

تقول د.نرمين معروف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي في تصريح لـ PUKMEDIA: «إن إرسال تخصيصات الرواتب الى الاقليم جاء في إطار الاتفاقية المبرمة بين قوباد طالباني رئيس وفد حكومة الاقليم مع الحكومة الاتحادية، وقد أحيا وفد الاتحاد الوطني هذا الاتفاق مجدداً». «بعد زيارة قوباد طالباني الى بغداد العاصمة اكثر من ٢٠ مرة لمواصلة المفاوضات والوصول الى اتفاق مشترك، إستطاع رئيس وفد حكومة الاقليم أن يثبت مبلغ الـ ٢٠٠ مليار دينار الشهري الى الاقليم، ويعتبر إرسال هذا المبلغ إمتداداً للآلية التي اتبعتها الحكومة الاتحادية في ارسال المبلغ للاقليم سابقاً» تقول نرمين معروف.
كما أكدت الدكتورة نرمين معروف: «لولا محاولات الرئيس بافل جلال طالباني والسيد قوباد طالباني لم تكن الحكومة الاتحادية لترسل المبلغ للاقليم لان حكومة الاقليم لم تلتزم بالاتفاقات».

*تقرير خاص-- PUKmedia



دعم متواصل لمشروع الشفافية في الواردات

www.shafafiat.com

أعلن قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم، عن البدء بمشروع الشفافية في الواردات غير النفطية بمحافظة السليمانية وحلجة وإدارتي رابرين وكرميان. هذا المشروع لاقى ترحيباً كبيراً من قبل اعضاء البرلمان والاطراف السياسية لانه مشروع يوضح حجم الواردات اليومية لمحافظتي السليمانية وحلجة وإدارتي كرميان ورابرين.

الشفافية تقدم خدمات كبيرة للمواطنين

يقول زيباز بيركوتي رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس محافظة اربيل للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: ملف الشفافية هو ملف شامل في جميع انحاء العالم، لكن في اقليم كردستان مع الاسف ليست هناك ثقة بين المواطنين والحكومة.

واضاف: ان قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان قدم خدمة كبيرة لابناء محافظة السليمانية عن طريق اعلان مشروع الشفافية، لانه من حق المواطنين الاطلاع على حجم واردات محافظاتهم.

يجب تعميم المشروع في باقي مناطق اقليم كردستان.

يقول ريباز بيركوتي: يجب تنفيذ هذا المشروع في باقي محافظات اقليم كردستان لما له من اهمية كبيرة، ونحن ندعم ونساند مشروع الشفافية، لانه مشروع عام ويقوي موقع حكومة اقليم كردستان. واضاف: نتمنى من الاطراف المشاركة في حكومة اقليم كردستان تقوم بالاهتمام بهذا المشروع الكبير ودعم ومساعدته.

مشروع مهم جداً

يقول سركو آزاد كلالي عضو برلمان كردستان للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: ان مشروع الشفافية مشروع مهم جداً وخاصة على مستوى محافظة السليمانية، ومن المهم جداً ان يطلع المواطن واطراف البرلمان على حجم الواردات غير النفطية في المحافظة.

واضاف: ان مشروع الشفافية هو مبادرة مهمة لقوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان وادارة السليمانية وهو يعبر عن تغيير جذري في اسلوب الكشف عن حجم الواردات والمصاريف.

مواطنو محافظتي اربيل ودهوك ايضا من حقهم الاطلاع على حجم الواردات

يقول سركو آزاد كلالي: نتمنى أن يتم نقل هذا المشروع من محافظة السليمانية الى محافظتي اربيل ودهوك أيضا وهذا يعبر عن عودة الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية. واذف: اذا لم ينفذ هذا المشروع في محافظتي اربيل ودهوك فإن الشكوك ستزداد حول واردات تلك المحافظتين لانه من حق المواطن الاطلاع على حجم الواردات والمصاريف.

تنفيذ المشروع في باقي مناطق اقليم كردستان

يقول عماد شكر كوران رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس محافظة دهوك لـ PUKMEDIA: ان مشروع الشفافية مشروع مهم لكي يطلع المواطنين على حجم واردات محافظاتهم، مشدداً على ضرورة تنفيذ هذا المشروع في جميع محافظات اقليم كردستان وخاصة محافظة دهوك. واذف: من حق المواطنين الاطلاع على حجم واردات محافظاتهم التي يتم جمعها عن طريق الكمارك والرسوم والنفط وباقي الواردات غير النفطية.

نحن ندعم مشروع الشفافية

يقول عضو مجلس محافظة دهوك: هناك منافذ حدودية رسمية في مختلفة دهوك ويجب اعلان واردات هذه المنافذ الحدودية ولايجوز اخفاء حجم الاموال المستحصلة. واذف: نحن ندعم تنفيذ هذا المشروع في محافظة دهوك ايضا لانه لا احد يعرف نسبة واردات منفذ ابراهيم الخليل الحدودي وباقي المنافذ الحدودية.

الشفافية تزيد الواردات

يقول هوشيار اسماعيل عضو مجلس محافظة السليمانية لـ PUKMEDIA: ان ابناء محافظتي دهوك واربيل من حقهم معرفة واردات محافظاتهم كما حصل في السليمانية. واذف: ان مشروع الشفافية عامل مهم لزيادة الواردات لان المواطن يطمأن بان الرسوم والضرائب التي يدفعها للحكومة ستذهب الى المكان الصحيح وسيقوم ايضا بتسديد ماعلية بشكل كامل.

لم نكن نعلم بنسبة الواردات

يقول هوشيار اسماعيل: قبلاً لن نكن على اطلاع بحجم واردات محافظة السليمانية ونسبة استحصال الاموال والرسوم اليومية. واذف: لكن الآن الامر اختلف نحن اعضاء برلمان كردستان اصبحنا على علم كامل بحجم واردات محافظة السليمانية وليس نحن فقط بل حتى المواطن العادي يستطيع الاطلاع على حجم واردات محافظته، موضحاً: في المستقبل سيتم اعلان عن حجم المصاريف ايضا وهذا الامر سيكمل مشروع الشفافية.

*تقرير خاص-- PUKmedia



أهمية خاصة وتاريخية لزيارة بافل طالباني إلى روج آفا

: ANF

في حديثه لوكالة روج نيوز تطرق السياسي الكردي محمد أمين بنجويني إلى أهمية زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني إلى روج آفا، حيث أكد أن زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني لها أهمية خاصة وتاريخية لروج آفا، وقال: "تأتي هذه الزيارة في وقت كانت الدولة التركية تهدد فيه بشن هجمات على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، الحكومة التركية تقول إنها ستهاجم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث استعدت قوة كبيرة من جنوده للهجوم، لكنها توقفت بسبب ضغوط من الولايات المتحدة وإبداء إيران مخاوفها من ذلك".

دعم معنوي كبير لقوات سوريا الديمقراطية وللإدارة الذاتية

وأضاف بنجويني، قائلاً: «في مثل هذا الوقت، يتوجه زعيم حزب كبير في جنوب كردستان إلى روج آفا للقاء حزب الاتحاد الديمقراطي والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبيدي وقادة عسكريين آخرين، وكذلك للقاء جنود وقادة التحالف الدولي، والحديث عن سوريا والعراق وعن الهجمات التي تشنها تركيا، إنه عمل جيد وإيجابي للغاية، الزيارة هي دعم معنوي كبير لقوات سوريا الديمقراطية وللإدارة الذاتية في شمال

وشرق سوريا».

كما أفاد السياسي الكردي بنجويني أن الزيارة في مثل هذا الوقت يظهر شجاعة طالباني، وتابع: "أتمنى ان تكون هذه الزيارة فرصة للقوى الكردية وقادة جنوب وروج آفا وشرق وشمال كردستان لزيارة بعضهم البعض أكثر، وحل مشاكلهم من خلال الحوار».

زيارة مميزة وجريئة

وبحسب بنجويني، فإن هذه الزيارة هي محاولة للاتحاد الوطني الكردستاني YNK للعودة إلى طريق مام جلال، خلال فترة وجوده كانت العلاقة والصداقة بين القوات الكردية في جميع الأجزاء الأربعة قوية للغاية. كما أشار محمد أمين بنجويني، إلى جهود مام جلال لتشكيل الوحدة الكردية، وقال: «لعب مام جلال دوراً كبيراً، حتى وصل إلى النقطة التي نشأت من خلالها عملية السلام، كان دور وتأثير مام جلال واضحاً جداً، لهذا السبب أرى زيارة بافل طالباني مميزة وجريئة، كما أنها محاولة لعودة YNK إلى خطى مام جلال». وأكد أن زيارة بافل طالباني إلى روج آفا رسالة واضحة للدولة التركية وأضاف: "بحسب المعلومات، فقد أعرب بافل عن دعمه لروج آفا في جميع الاجتماعات، كما أبدى دعمه لحل المشاكل مع سوريا وتركيا».

الاتحاد الوطني الكردستاني على خطى مام جلال

وشبه بنجويني زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني إلى روج آفا بجهود مام جلال من أجل حرية القائد أوجلان، وقال: «زيارة بافل طالباني مثل ذلك الجهد الذي كان يبذله مام جلال قبل أن يمرض، والذي قال حينها «أنوي عقد لقاء بين قادة دول المنطقة في العراق وإيجاد حل للقضية الكردية في تركيا وإيران، وكذلك أريد أن أرى عبد الله أوجلان حراً»، لذا أنا أقيم زيارة بافل طالباني على أنه قيم جداً، وأتمنى أن تكون هذه الزيارة جسراً للعلاقات بين القوى الكردية».

ولفت بنجويني الانتباه إلى محاولات الغزاة والمحتلين لتقسيم الكرد وقال: «في هذا الوقت، تحاول دول الاحتلال التركي خلق صراعات بين الأحزاب الكردية وتقسيمها، لقد رأينا حالة الاتحاد الوطني الكردستاني في القرن الماضي، وكيف انقسمت أحزاب كردستان عن بعضها البعض، وما هو المستوى الذي وصلت إليه النزاعات بين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، كل هذا حدث بيد المحتلين».

وفي نهاية حديثه أكد السياسي الكردي محمد أمين بنجويني قائلاً: "مع وحدة وتقارب وتعاون القوى الكردية، فإن المشكلة الكردية ستستمر في التقدم، على العكس من ذلك، فكلما زاد الانقسام، ازدادت التهديدات التي يتعرض لها الكرد، لهذا أقول إن الاتحاد الوطني الكردستاني على خطى مام جلال، لأن الاتحاد الوطني شارك في مؤتمر المؤتمر الوطني الكردستاني بطريقة مهمة ورسمية وليس كضيف، وهذه بداية مهمة أيضاً».



السليمانية.. إطلاق حملة تشجير مليونية

في سياق مشروع مصالحة السليمانية وتشجير كردستان، انطلقت في محافظة السليمانية الحملة الوطنية لغرس مليون شجرة، ضمن مشروع مصالحة السليمانية، بناء على توجيهات رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني.

مبادرة للمصالحة

ممثل مكتب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني حسين حمة كريم قال لـ (المسرى) إن "حملة زراعة مليون شجرة في إقليم كردستان جاءت بمبادرة من رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، وبدأنا الحملة اليوم من محافظة السليمانية"، مبينا أنه "من المقرر أن تستمر حملة التشجير هذه حتى الاول من حزيران القادم ٢٠٢٣، وبالتالي أي إدارة أو منطقة احتاجت المساعدة، نحن نكون في خدمتهم وبدون أي تاخير، هذا بالإضافة إلى أننا نتكفل بكل التكاليف التي تحتاجها أي منطقة أو إدارة لتنفيذ حملة التشجير إن أرادت".

تأمين المستلزمات

واوضح كريم أن "كل تكاليف الحملة مجهزة وتم تأمينها من قبل مكتب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني"، موضحا أن "الحملة هذه لها فائدة أخرى ألا وهي إيجاد فرص عمل في مختلف المناطق التي تجري فيها حملة التشجير".

العمال

ومن جانبه قال مدير الغابات والمراعي في السليمانية هاوکار جلال في مؤتمر صحفي حضره المسرى إن " قد تم تأمين كل المستلزمات الضرورية لنا للعمل والاستمرار بالحملة، وكذلك تم تأمين العدد الكافي من العمال للبدء بالحملة".

مليون شتلة

وفي حديث خاص لـ (المسرى) أشار جلال إلى أنه " برعاية الرئيس بافل جلال طالباني، بدأنا حملة تشجير واسعة، وهي زراعة مليون شتلة "، مبينا أن " بداية الحملة بدأت من محافظة السليمانية لتنتقل لاحقا إلى المحافظات والمناطق الأخرى، كون السليمانية لديها مساحات شاسعة تحتاج إلى التشجير، وقد مديرتنا بتحضيرها وإعدادها في وقت سابق لهذا التشجير".

حملة موسعة

وأكد مدير الغابات والمراعي في السليمانية أن " حملة التشجير هذه لا تقتصر على محافظة السليمانية فقط، بل تتوسع مستقبلا ليشمل كل المحافظات والمناطق في إقليم كردستان".

توفير فرص عمل

وبدوره قال أحد العاملين في حملة التشجير صباح حمة كريم لـ (المسرى) إن " هذه الحملة تعتبر حملة جيدة وذا فائدة كبيرة للمحافظة من كل النواحي، حيث انها وفرت فرصة عمل للعاطلين والشباب، وكذلك لها فائدة بيئية كبيرة في المستقبل للمحافظة"، أملا بمواصلة هكذا حملات وتوفير فرص عمل للتقليل من معاناة المحتاجين والباحثين عن فرصة عمل للاستمرار بتأمين قوتهم وقوت أسرهم".

جزء من سياسة الاتحاد

استهلّت حملة تشجير وخضرة كردستان أعمالها من محافظة السليمانية وتحديدًا من شارع جبلي كويّة وأزمر بالاتجاهين من جهة، وشارع النفق دولميران ذي المسارين من جهة أخرى. وتعتبر حملات التشجير والاهتمام بالبيئة، جزء من سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني، وهي استكمال لسياسية وتوجهات الرئيس الراحل مام جلال، الذي كان يولي أهمية كبير بتشجير كردستان وبيئتها، وهو نفس النهج الذي يسير عليه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني .

*المسرى



راكان الجبوري يكشف عن حقيقة علاقاته مع الحزب الديمقراطي

أكد مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الحزب الديمقراطي كان لديه اتصالات مستمرة مع محافظ كركوك وكالة رakan الجبوري. وكان عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي كمال كركوكي، قد زعم في تصريح سابق لإعلام حزبه: «لن نستقبل رakan الجبوري كمحافظ لكركوك لأنه مفروض على كركوك».

إلا أن الجبوري أكد في مقابلة مع قناة (الفلوجة) الفضائية، أن زعيم ائتلاف السيادة خميس الخنجر قام بمبادرة لعقد لقاء بينه وبين الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وقد جرى اللقاء فعلا بينه وبين شاخوان عبدالله القيادي في الحزب الديمقراطي، في منزل خميس الخنجر.

وأوضح محافظ كركوك وكالة، أنهما بحثا خلال اللقاء عدة مسائل، مشيرا الى أن الخنجر يوصل رسائله ومطالبه الى المسؤولين في حكومة الاقليم.

الحزب الديمقراطي لديه علاقة قوية مع راکان الجبوري

وقال روند ملا محمود مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «بعد الأحداث التي تمخضت عن الاستفتاء في الاقليم وما جرى من أحداث في كركوك، كان بإمكاننا نحن والحزب الديمقراطي أن نختار محافظا كورديا لكركوك، لكن البارتي لم يرغب في ذلك، وحاك العديد من المؤامرات حتى لا تتسلم شخصية كوردية منصب محافظ كركوك»، مشيرا الى أن جميع الاتفاقات التي أبرمت بين الاتحاد الوطني والديمقراطي، كان الديمقراطي السبب في عدم تنفيذها». وأوضح مسؤول مركز تنظيمات كركوك، أن «البارتي يريد عن طريق كمال كركوكي تضليل الرأي العام بأنه ليس لديه علاقة مع راکان الجبوري، لكن الجبوري يكشف الحقائق ويبين أن لديه علاقة قوية مع الحزب الديمقراطي».

وأضاف روند ملا محمود قائلا: «أثناء مباحثات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، كان الحزب الديمقراطي قد اتفق مع الصديين وأطراف أخرى على بقاء راکان الجبوري محافظا لكركوك ودعمه»، مشيرا الى أن الجبوري يكشف صراحة أن شاخوان عبدالله هو جسر التواصل بينه وبين البارتي.

منصب محافظ كركوك من حق الاتحاد الوطني الكوردستاني

ويقول روند ملا محمود: «وفق الاستحقاق الانتخابي فإن الاتحاد الوطني هو صاحب صوت الأكثرية في كركوك، ومن حقه اختيار محافظ كوردي لها، كما أن الاتحاد وخلال برنامج عمل الحكومة الذي قدمه لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أشار صراحة الى تطبيع الأوضاع في كركوك وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، وقد تم تثبيت ذلك في البرنامج الحكومي». هذا وقد دخلت مطالب الاتحاد الوطني المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها حيز التنفيذ من قبل الحكومة العراقية، ومنها تفعيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وتخصيص ميزانية ورواتب اللواء ٢٠ المشترك في المناطق المتنازع عليها وكذلك حل مشكلة الدراسة الكوردية في كركوك.

PUKmedia*



عملية مشتركة لتدمير قواعد الإرهاب في الحويجة

أكدت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب-CTG ان قواتهم نفذت عملية واسعة النطاق بالتعاون مع قوات التحالف وجهاز مكافحة الإرهاب العراقية-ICTS، في قضاء الحويجة واستولت على عدة قواعد لإرهابيي داعش وأسلحتهم. وجاءت هذه العملية، بناء على معلومات استخبارية وتحقيقات مفصلة حول تحركات فلول إرهابيي داعش في قضاء الحويجة بكركوك. وقد نفذ العملية البرية والجوية المشتركة لقوات مكافحة الإرهاب CTG و جهاز مكافحة الإرهاب العراقية-ICTS بدعم من قوات التحالف ضد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. وتم خلالها الاستيلاء على عدد من المخابئ والأسلحة والذخائر، كما دمرت عدة قواعد إرهابية وأحبطت خططها لتنفيذ عدة أعمال إرهابية في كركوك والحويجة وصلاح الدين.



رئيس الجمهورية: الموصل قادرة على تجاوز الفترات المظلمة

أهمية العمل الجدي لتنفيذ وتلبية المطالب المشروعة لأبناء المحافظة

ضمن تفقد فخامته للمحافظات العراقية، وصل رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد إلى محافظة نينوى، يوم الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، للاطلاع على أحوال المدينة وسكانها.

وعند وصوله زار فخامته مبنى المحافظة، والتقى المحافظ السيد نجم الجبوري، والكادر الإداري المتقدم في مجلس المحافظة، بالإضافة إلى القادة الأمنيين وعدد من نواب المحافظة، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى القيمة التي تحظى بها محافظة نينوى بالنسبة للعراقيين جميعاً بالإضافة إلى خيراتها ومواردها الطبيعية والزراعية.

واستمع السيد الرئيس إلى شرح من المحافظ الجبوري حول الأوضاع في المحافظة والمعوقات التي تقف بوجه النهوض بواقعها على المستويات الخدمية والأمنية والاقتصادية.

وفي هذا السياق دعا رئيس الجمهورية إلى ضرورة السعي الجاد من قبل جميع الجهات ذات العلاقة لإحياء المحافظة اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً، مؤكداً أن الموصل قادرة على تجاوز الفترات المظلمة أبان العصابات التكفيرية والعودة إلى مكانتها السابقة وحل مشاكلها وتعزيز استقرارها الأمني ووحدة سكانها.

ضرورة تحقق آمال أبنائها في حياة حرة كريمة

وأكد رئيس الجمهورية أهمية العمل الجدي لتنفيذ وتلبية المطالب المشروعة لأبناء المحافظة وصولاً إلى نتائج إيجابية ترتقي بواقعها وتحقق آمال أبنائها في حياة حرة كريمة.

وأشار فخامته إلى أهمية تعزيز السلم الأهلي وتمتين الروابط الاجتماعية من خلال الحث على تبني الافكار الإيجابية التي تذلل العقبات أمام تطور الموصل في المجالات كافة، مشدداً على ضرورة الارتقاء بالواقع الخدمي للموصل من خلال إعادة إعمار المناطق المحررة فيها وتبني التخطيط الحديث والبدء بإنجاز المشاريع ذات التماس المباشر بحياة المواطنين وبما يؤمن جميع متطلباتهم.

ويرافق فخامته عدد من الوزراء وهم كل من وزير التربية الدكتور إبراهيم نامس الجبوري ووزير الموارد المائية المهندس عون ذياب عبد الله ووزير البيئة المهندس نزار ثاميدي ووزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني ووزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو وعدد من كبار المسؤولين.

زيارة داري العجزة والأيتام

ضمن زيارته لمحافظة نينوى، أجرى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، زيارة تفقدية إلى دار العجزة ودار الأيتام في الموصل. وتجول السيد الرئيس في الدارين وتحدث مع العاملين فيهما وشد على أيديهم، موجهاً بتوفير جميع مستلزماتها، واطلع على الخدمات المقدمة لنزلاء دار العجزة من كبار السن ومستوى الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة لهم والسبل الكفيلة بتأمين متطلباتهم. كما تفقد فخامته، والوفد المرافق، الأطفال اليتامى المقيمين في دار الأيتام واستفسر عن أوضاعهم ودراستهم وحاجاتهم حاثاً إياهم على مواصلة التعلم والمثابرة، ليكونوا عناصر فاعلة في بناء مستقبل العراق .

عراقة جامعة الموصل ودورها المتميز في تنمية المجتمع

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، جامعة الموصل، وكان على رأس مستقبله رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور قصي كمال الدين الأحمدى وأعضاء مجلس الجامعة وعمداء كلياتها ومدراء أقسام الرئاسة فيها والكادر التدريسي. وخلال اللقاء، الذي حضره الوفد المرافق، أشار السيد الرئيس إلى أن الموصل هي بيت لكل العراقيين وتجمع كل مكوناته ، معبراً عن سروره بزيارتها، وأشاد فخامته بعراقة جامعة الموصل ودورها المتميز في تنمية المجتمع ورغد البلاد بالكفاءات في مختلف المجالات منذ تأسيسها في ستينيات القرن الماضي ولغاية اللحظة، عاداً إياها جامعة متميزة على المستوى المحلي والدولي، أسوة بتميز الجامعات العراقية الأخرى، مؤكداً أن الارتقاء بالمستوى العلمي للجامعات يعتبر من الأولويات القصوى للدولة لتأهيل كوادر متمكنة في اختصاصاتها وبكفاءة تسهم من خلالها في تنمية المجتمع معرفياً واقتصادياً واجتماعياً.

من المكتبات العريقة

وقام السيد الرئيس بزيارة المكتبة المركزية في جامعة الموصل والتي تعد من المكتبات العريقة وتضم أكثر من مليون كتاباً ومصدراً علمياً وأديباً، وقام فخامته بإهداء مجموعة من الكتب إلى المكتبة، كما اطلع رئيس الجمهورية على متحف داخل المكتبة ضم آثار الدمار الذي خلفته عصابات داعش على بعض الكتب والمخطوطات إضافة إلى أعمال

للطلبة بمختلف الاختصاصات.

واستمع رئيس الجمهورية إلى شروح حول اوضاع الجامعة وكلياتها وعملها والخدمات المقدمة لطلبتها، فضلاً عن المتطلبات اللازمة للنهوض بواقعها لاسيما على مستوى تحديث بنائاتها وتأهيلها بالشكل اللازم، حيث عبّر فخامته عن دعمه الكامل لتوفير جميع انواع مستلزمات تطوير المستوى العلمي والاكاديمي للجامعة.

مشروع سد الموصل كونه من أهم المشاريع في العراق والشرق الأوسط

وفي سياق حديثه، تناول فخامة رئيس الجمهورية موضوع مشروع سد الموصل كونه من أهم المشاريع في العراق والشرق الأوسط وماله من تأثير على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، موضحاً أن السيد وزير الموارد المائية يولي هذا السد اهتماماً خاصاً.

وعبر رئيس الجامعة عن سعادة الجامعة بملاكاتها واكاديميها وطلبتها بالزيارة التي وصفها بالأولى التي يقوم بها رئيس جمهورية للجامعة منذ تأسيسها.

وخلال وجوده في الجامعة، تبادل فخامة الرئيس الحديث مع عدد من الطلبة حول واقعهم ومتطلبات علمية تسهم في التميز الأكاديمي والتعليمي، واستمع إلى آرائهم حول عدد من القضايا المتعلقة بدراساتهم ومستقبلهم.

القاضي العادل ركيزة أساسية لحفظ الحقوق وإرساء العدل والمساواة

وزار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، رئاسة محكمة استئناف نينوى وكان في استقبال فخامته رئيس المحكمة القاضي رائد مصلح وباقي أعضائها.

وفي مستهل اللقاء هنأ رئيس الجمهورية محافظة الموصل بمناسبة القضاء على عصابات داعش الإرهابية وتحريرها من دنسها، مؤكداً أن الموصل كانت وستبقى مركزاً للثقافة والتجارة، مضيفاً أن هذه المرحلة هي مرحلة ترسيخ القانون والعدالة في المجتمع، مشيراً إلى أن القاضي العادل يعد ركيزة أساسية لحفظ الحقوق وإرساء مبادئ العدل والمساواة وأن العدالة هي أهم عوامل التقدم في أي بلد أو مجتمع.

وأضاف السيد الرئيس أن رجل القضاء يحمل رسالة سامية لردع الباطل ومنع الظلم، لافتاً إلى أن أهالي الموصل تحملوا الكثير من المعاناة والفواجع والظروف القاسية سيما بعد سيطرة عصابات داعش على المحافظة، وحن الوقت اليوم لإنصافهم والوقوف معهم، وإيجاد الحلول لمشاكلهم والنهوض بالواقع الخدمي والمعيشي في المدينة. كما جرى خلال اللقاء، الذي حضره الوفد المرافق، استعراض العمل القضائي وتسهيل الإجراءات القانونية بخصوص قضايا المواطنين.

وأعرب رئيس وأعضاء المحكمة عن سعادتهم بزيارة رئيس الجمهورية، مثنين جهود فخامته وحرصه على تأكيد الالتزام بسيادة القانون.

الإطلاع على سير العملية التربوية وأهم مشاكلها

وزار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، ضمن برنامج زيارته والوفد المرافق لمحافظة نينوى مدرسة حطين الابتدائية التي استخدمتها عصابات داعش كسجن ومكان لتنفيذ

الإعدامات ضد المواطنين.

وخلال زيارته للمدرسة التي تعد واحدة من أقدم المدارس في المحافظة، اطلع فخامته على سير العملية التربوية وأهم المشاكل التي تواجه الأسرة التعليمية في أداء رسالتها الأبوية والتربوية، موضحاً أن زمن الإرهاب قد إنتهى والآن هو زمن الحرية والتقدم والاستقرار والأمان.

وأكد رئيس الجمهورية أن المدرسة تُسهم في غرس المعرفة وتنمي المواهب، وتطور قدرات التلاميذ، مشيراً إلى أن الاهتمام بالجيل الجديد وإعدادهم وتسليحهم بالعلم والمعرفة يصنع منهم رجالاً وقادة قادرين على خدمة شعبهم وتحقيق مستقبل زاهر لبلدهم.

وفي هذا السياق، وجه فخامته بالمساعدة في إعادة إعمار المدرسة مع الحفاظ على قيمتها التراثية والعلمية.

زيارة عدد من الكنائس في الموصل

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، كنيسة الطاهرة في مدينة الموصل وعدد آخر من الكنائس المجاورة لها.

وتجول السيد الرئيس والوفد المرافق في المنطقة واطلع على حركة الإعمار الجارية لعدد من الكنائس التي تعرضت للدمار في فترة الإرهاب الداعشي المجرم، حيث أوضح فخامته ان الحقبة المظلمة لداعش انتهت بانتهاء هذه الجماعة المجرمة وان العراق اليوم ماضٍ في طريق التطور والتقدم والاعمار والاستقرار على كل المستويات.

وزار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد والوفد المرافق، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، كنيسة الطاهرة الكبرى في قضاء الحمدانية في محافظة نينوى.

ورحب أهالي القضاء بالسيد الرئيس معربين عن سعادتهم بزيارته، وعبر فخامته عن شكره العميق للمشاعر الطيبة للأهالي وعن سعادته بزيارة قضاء الحمدانية ولقاء أهلها، مشيداً بصمودهم بوجه الإرهاب، لافتاً إلى أن المكون المسيحي عبّر عن شجاعة بثباته جنباً إلى جنب مع سائر العراقيين في مواجهة التحديات والمصاعب، مشيراً إلى أهمية النهوض بالقضاء وتلبية المطالب المشروعة لأهله.

واطلع فخامته على واقع القضاء وأحوال مواطنيه واستمع إلى المشاكل التي تواجههم والاحتياجات اللازمة لتطوير الواقع الخدمي والمعيشي لهم.

وهناً رئيس الجمهورية أهالي القضاء بميلاد السيد المسيح عليه السلام معرباً عن سعادته بانتهاء صفحة الإرهاب في المنطقة وعودة ساكنيها واستتباب الاستقرار والأمان فيها، مستذكراً التضحيات التي قدمها الشهداء الأبطال من الرجال والنساء في سبيل عراق ديمقراطي يعيش فيه الجميع بسلام.

يد الإرهاب كانت تحمل مخططات خبيثة لطمس هوية هذه المدينة

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، جامع النوري في الموصل.

واطلع السيد الرئيس والوفد المرافق عن كثب على المراحل الجارية لإعادة إعمار جامع النوري، وأشار فخامته إلى أن يد الإرهاب الغاشمة كانت تحمل مخططات خبيثة لطمس هوية هذه المدينة العريقة والمتنوعة عبر تدمير هذا الصرح

الديني التاريخي المهم إلى جانب العديد من الصروح الأخرى، مؤكدا ضرورة إعادة إعمار جامع النوري ومنارة الحدباء وفق المعايير العالمية والحفاظ على شكلهما التراثي والتاريخي، وتجاوز آثار الإرهاب الظلامي الجبان.

الاشادة بمبادرات الحفاظ على تراث الموصل وعراقتها

وزار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢، مؤسسة بيتنا الثقافي ومتحف التراث الموصل في المدينة القديمة في الموصل. وخلال الزيارة استمع السيد الرئيس إلى شرح مفصل من القائمين على المؤسسة حول مخرجات عملها التي تعنى بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

وأكد فخامته ضرورة دعم جهود الشباب والاستفادة من أفكارهم في حقول الفن والثقافة والتراث. وأجرى رئيس الجمهورية والوفد المرافق جولة في متحف التراث الموصل، وهو عبارة عن منزل تراثي تم إعماره وتحويله إلى متحف مختص بتراث المدينة، حيث أشاد بهذه المبادرة الهادفة إلى الحفاظ على تاريخ المدينة وعراقتها.

الاجتماع مع جمع من شيوخ عشائر الموصل ووجهائها

الى ذلك التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢ في محافظة نينوى، جمعاً من أهالي الموصل من شيوخ العشائر ووجهائها وبيوتات المدينة وممثلين عن المكونات المتنوعة في المدينة.

وفي مستهل اللقاء، الذي حضره الوفد المرافق، أعرب فخامة رئيس الجمهورية عن سعادته لقيامه بهذه الزيارة، وشكره على حفاوة الاستقبال، مشيراً إلى أن الموصل والعديد من المدن عانت الكثير بسبب الإرهاب الذي سعى لاستهداف التعايش المجتمعي بين مختلف المكونات والأطياف العراقية، لكن تكاتف العراقيين ووعيهم فوّت الفرصة على من أراد العبث بالبلد وتهديد السلم المجتمعي.

ضرورة تجاوز آثار الإرهاب عبر إعادة البناء والإعمار

وأكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، ضرورة تجاوز آثار الإرهاب عبر إعادة البناء والإعمار والعمل على تذليل الصعوبات لضمان عودة النازحين إلى منازلهم وغلق هذا الملف بصورة نهائية، مبيناً أن الحكومة وضعت في برنامجها الوزاري خططا طموحة للارتقاء بجميع المحافظات عبر مشاريع البنى التحتية الأساسية، وتعزيز الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين.

وشدد السيد الرئيس على ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار في الموصل، لتشجيع حركة الاستثمار والقطاع الخاص في سبيل تطوير المدينة لتصل إلى المكانة المرموقة التي تستحقها، كما أكد ضرورة دعم الشباب وفتح الفرص أمامهم ليكونوا مساهمين في النهوض بمدينتهم، والعمل على دعم القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية التي ستعكس إيجاباً على المدينة وأهلها.

كما استمع فخامته إلى مطالب المواطنين واحتياجاتهم، مبيناً أن تقديم الخدمات للمواطنين وتلبية مطالبهم المشروعة هي الأساس في عمل الحكومة الحالية و على رأس أولوياتها.

محافظ نينوى يعتبر زيارة الرئيس رشيد مهمة وتاريخية



أكد محافظ نينوى، نجم الجبوري، أن المحافظة بحاجة إلى دعم رئيس الجمهورية، لحل ملفات تقع خارج صلاحياتها مثل سنجار والنازحين.

وكان رئيس الجمهورية، عبد اللطيف رشيد، قد زار محافظة نينوى اليوم، وأكد خلال اجتماعه مع المحافظ نجم الجبوري، والكادر المتقدم للمحافظة على «أهمية العمل الجدي لتنفيذ وتلبية المطالب المشروعة لأبناء المحافظة وصولاً إلى نتائج إيجابية ترتقي بواقعها وتحقق آمال أبنائها في حياة حرة كريمة»، بحسب بيان للمكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية.

محافظ نينوى، نجم الجبوري، وصف في تصريح لشبكة روودا الإعلامية، يوم الأربعاء (٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢) زيارة رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد إلى محافظة نينوى بمهمة وتاريخية، مضيفاً: «تحدثنا أمامه عن همومنا والمعوقات التي هي خارج صلاحيتنا، مثل ملفات سنجار والنازحين والغزلائي، وملفات أخرى». بشأن رد رئيس الجمهورية على مطالبهم، قال نجم الجبوري إنه «وعدنا بأن يكون خير سند لنا في بغداد في هذه المسائل».

وبيّن أن محافظة نينوى ماضية في مشاريع الإعمار لكنها تحتاج دعم رئيس الجمهورية لحل ملفات أخرى. في (١١ كانون الأول ٢٠٢٢)، صرح معاون محافظ نينوى، رفعت سمو، لشبكة روودا الإعلامية أن ١٥٩ نازحاً يؤلفون ٣٢ عائلة، كانوا يقيمون في مدرسة بحي التأميم في مدينة الموصل، عادوا إلى ديارهم في ناحية وانكي وقضاءي سنجار وتلعفر.

ورغم مرور خمس سنوات على تحرير الموصل وإعلان النصر على داعش، لا يزال ٧٠٪ من الإيزيديين يعيشون خارج مناطقهم، وفق دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة دهوك.

وبحسب بيانات الدائرة، نزح أكثر من ٣٦٠ ألف كوردي إيزيدي من سنجار في عام ٢٠١٤، يعيش ٣٣١ ألفاً و٢٠٠ منهم داخل وخارج المخيمات في المحافظة.

في وقت سابق، أكد مركز إدارة الأزمات بوزارة داخلية إقليم كردستان، أن النازحين في مخيمات إقليم كردستان في إزدیاد مستمر بسبب الانجاب، في وقت قلصت فيه المنظمات والوكالات الدولية من مساعداتها بشكل ملحوظ.

روداو



مخرجات اجتماع الهيئة العليا لمكافحة الفساد والفريق الساند لها

اجتمعت الهيئة العليا لمكافحة الفساد والفريق الساند لها، الأربعاء، لاستكمال إعداد الملفات للمعركة القادمة ضد الفساد، وكذلك لمناقشة القضايا المعروضة أمامها، وبحث الآليات المناسبة لتسريع إجراءات مكافحة الفساد. وبحسب بيان للهيئة (٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢)، فقد «تم خلال الاجتماع مناقشة تنفيذ القرارات المتخذة في قضية سرقة الأمانات الضريبية، والغور في أسرارها الخفية التي لم تكتشف لحد الآن؛ للوقوف على المبالغ الكلية والحقيقية والتوصل إلى أطرافها كافة - أشخاصا ومؤسسات - وكذلك بذل الجهود الحثيثة على المستويين الداخلي والخارجي؛ للقبض على المتهمين المطلوبين، وإعادة الأموال المسروقة إلى خزانة الدولة، واسترداد المتهمين الهاربين والأموال المهربة خارج العراق».

وترأس الاجتماع رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد حيدر حنون، وحضره رئيس الفريق الساند الفريق عبد الكريم حسين المدير العام في وزارة الداخلية، تمخض عنه عدة مقررات، منها: متابعة إعادة الأموال في قضية الأمانات الضريبية، وتسريع الإجراءات الخاصة بالقضية، وتنفيذ أوامر القبض والاستقدام الصادرة فيها. ومن جانب آخر، «تمت مناقشة عدد من القضايا المحالة للهيئة العليا لمكافحة الفساد، اختارت منها للنظر فيها ملف السجون والمواقف، لا سيما بعد الخروقات المالية والإدارية التي رصدتها فرق العمل المؤلفة لزيارة السجون، إذ سيتم إطلاع الرأي العام في الأيام المقبلة على نتائج التقرير والخروقات المرتكبة والإجراءات المتخذة بصدد». رئيس الهيئة نوه «بدعم الحكومة والقضاء للأجهزة الرقابية في سعيها الدؤوب في مكافحة الفساد»، منبهاً إلى أن «العمل الرقابي ينبغي أن يكون تحت الغطاء القانوني، وتجنب خرق القوانين النافذة أو انتهاك حقوق المتهمين تحت أي ظرف ومسوغ كان».

ولفت في الاجتماع إلى أن «مكافحة الفساد دربٌ وعزٌّ وصعبٌ تعترضه المعوّقات، ويجب الثبات في مواجهة الفساد والفاستدين، مشدداً على أن المصادمة مع الفاسدين باتت حتمية، وأن ملاحقتهم - مهما كانت انتماؤاتهم - واجبٌ وطنيٌ وقانونيٌ وشرعيٌ»، موجهاً «مديرّيات ومكاتب تحقيق الهيئة في بغداد والمحافظات للتعاون مع الفريق الساند للهيئة العليا لمكافحة الفساد؛ من أجل الإسراع في تنفيذ القرارات القضائية».

بين عامين..حصاد وتوقعات



علاء ثابت:

معجزة العراق

ويشرع في لملمة جراحه، ويبدأ مرحلة بناء، يصبو فيها إلى تحقيق أحلام شعبه، لينعم بالسلام والرخاء الذي يستحقه. ولأن العراق يمر بمرحلة نقاهة بعد كل تلك المحن

إن نهوض العراق بعد أربعة عقود من الحروب والحصار والإرهاب والفتن الدينية والمذهبية والعرقية يعد معجزة حقيقية تؤكد قوة إرادة هذا الشعب الأصيل والصلب، الذي تحدى كل تلك الصعاب، ليقف مجدداً،

البيان الختامي كان توافقيا نوعا ما

وضاقت الشعوب بهذه الصراعات التي لا يمكن أن يخرج منها رابح، وتتوق إلى السلام الذي لا يمكن أن يأتي إلا على طاولات المفاوضات وليس ساحات القتال.

ومن هنا جاءت أهمية مؤتمر بغداد ٢ ليكون منبرا للسلام والتنمية ويفتح آفاقا للحوار والسلام على أسس واضحة، تنبذ العدوان والتدخل في شئون الدول الأخرى، وتجزم إثارة الفتن والحروب، وتدفع نحو التعاون الدولي الخلاق، وتفتح ملفات طال إهمالها فزادت الأزمات تعقيدا، حيث يدور القتال في سوريا، ويتسبب في المزيد من المعاناة، لغياب الثقة بين الأطراف المتناحرة وأخرى تستثمر الأزمات، مما يلقي على قادة بلداننا التي تدفع ثمن صراعات الغير، وتعرض للاستقطابات، وتتحول إلى ساحات للتناحر، مسئولية العمل على إرساء أسس عادلة لسلام مستدام من أجل تنمية مستدامة، تنقذ الأرض من التغيرات المناخية، وتحافظ على بيئتنا، وتعاون من أجل البناء لا الهدم.

ولهذا أتوقع أن يكون مؤتمر بغداد ٢ نقطة تحول في مسارات الكثير من الأزمات والملفات في المنطقة، من ترسيخ أمن وسلامة العراق إلى إيجاد حل توافقي للأزمة في سوريا، يحترم سيادة ووحدة الأراضي السورية، وحقوق مواطنيها المتساوية بكل تنوعهم، إلى إيجاد مخرج للأزمة اللبنانية، وسرعة انتخاب رئيس جديد، والعمل من

فمن حقه على أشقائه وأصدقائه أن يمدوا له يد العون، ليكمل مسيرة البناء، وجاء مؤتمر بغداد ٢ للتعاون والشراكة في الأردن ليساعد العراق في استكمال مسيرته، وأرى أن العراق مؤهل ليس فقط لكي يتعافى من محنته الطويلة، بل قادر على منحنا الكثير من الأمل في القدرة على النهوض، وأن نأخذ منه العبرة في مواجهة التحديات في الكثير من الأزمات المحيطة، وأن يصبح العراق منصة للسلام والوثام بين جيرانه، بعد أن كان ساحة لحروب بالوكالة، تتقاطع فيها الأزمات الدولية والإقليمية، ليصبح ساحة تلاقٍ على أسس الأخوة والاحترام المتبادل، وفرصة لمرحلة جديدة يجرى فيها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها، وتبادل المنافع والخيرات بدلا من تبادل المدافع والمتفجرات.

لقد انعقد مؤتمر البحر الميت في الأردن الشقيق في ظروف بالغة الصعوبة والحساسية، يواجه فيها العالم نذر حرب عالمية، انطلقت شرارتها في أوكرانيا، واتسع مجال الصراع فيها ليشمل مختلف أنواع أسلحة التدمير الاقتصادي والسياسي والإعلامي، كما اتسعت الجغرافيا المتأثرة بتوابع تلك الحرب لتشمل العالم كله، الذي يعاني من أزمات تضخم وشح في الغذاء وانقطاع في سلاسل الإنتاج والتوزيع، واستقطاب حاد بين الدول الكبرى، وانعكاس الأزمات على بلدان تعاني شبح المجاعات،

مجرد جمع هذا العدد الكبير من الأطراف في الغرفة نفسها نجاح دبلوماسي

لشعوبها الأمن والنماء، وأماننا الكثير من المشروعات الضرورية والطموحة، بدءاً من الربط الكهربائي بين بلدان المنطقة، إلى مشروعات الطاقة النظيفة، وإقامة مناطق حرة للتجارة والتصنيع، وتعزيز التجارة البينية، وإنعاش اقتصاد البلدان الخارجة من الأزمات، لتصبح المنطقة ساحة للتعاون والرخاء والتقدم، والعراق الشقيق لا يحتاج منا إلا أن نمده الأيدي، ونشد عليها ليكمل مرحلة البناء ويعوض ما فاتته، ليكون رافعة للتقدم والأمن والسلام. ويستحق منا العراق كل دعم وتأييد لخطواته البناءة، التي تسير نحو المزيد من التماسك الداخلي، وأن يتحول إلى ملتقى سلام، ويصبح نموذجاً للنهوض بعد أن ظل لعقود ساحة تناحر، فالمعجزة العراقية التي أخرجت العراق من أتون حروب لا تكاد تتوقف تعطينا الكثير من الأمل والثقة في القدرة على حل باقي المشكلات، وفتح ملفات الأزمات، لتصبح المنطقة بكل بلدانها نموذجاً لهذا التعافي الذي بدأ في العراق، ويمكن أن يتسع ليشمل كل مناطق النزاع بدعم ومساندة قادة البلدان العربية والصديقة، الحريصة على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في كل ربوع المنطقة والعالم.

أجل إخراج لبنان من أزمته الاقتصادية، المتأثرة بأزمات وصراعات المنطقة، على أساس من تعزيز مؤسسات الدولة وشرعيتها، ليستعيد لبنان موقعه كمنارة للعرب، وأن يحل السلام في اليمن بحل توافقي بين الأطراف المتنازعة، دون تدخل خارجي، ليفرض وحدته وسيادته على الأرض، وألا يصبح منصة لإطلاق صواريخ ومُسيّرات، وأن يعيش أبنائه في سلام، ويتمكن من إعادة بناء دولته المدمرة، وألا تمتد إليه الأيدي إلا بالخير والقدرة على البناء، وليس بالأسلحة والصواريخ.

كما تتطلع المنطقة إلى تطبيع العلاقات على جانبي الخليج، وأن تسود الثقة، والتي تبدأ من ضمان عدم تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج لإنتاج السلاح النووي، وتوفير ضمانات أمنية لكل دول الخليج، عبر مفاوضات تضع كل الهواجس على طاولة البحث، والتوصل إلى صيغة مقبولة من جميع الأطراف، لضمان الأمن للجميع، وهذا هو الطريق المناسب الذي لا يجعل أي دولة بحاجة إلى وكلاء لمصالحها، طالما تحققت الثقة والأمن لكل الأطراف، على أساس عدم التدخل في شئون الآخرين.

إن حل كل تلك الملفات العالقة ضرورة من أجل مرحلة من التنمية المستدامة، لأن الاستقرار وإيقاف الحروب والفتن ضرورة لأي مشروعات واستثمارات تنتظر دول المنطقة نقلة نوعية فيها، ترفع معدلات النمو، وتحقق

*صحيفة الاهرام



داعش في العراق .. تقييم القدرات القتالية ومصادر التمويل

*المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات - ألمانيا وهولندا

إعداد: إكرام زيادة: أعاد "داعش" في الآونة الأخيرة تنظيم صفوف ما تبقى من قواته وخلاياه النائمة ، بعد مرور سنوات على إعلان "النصر" وانتهاء المعارك الرئيسية ضد تنظيم داعش وإعلان العراق في التاسع من ديسمبر ٢٠١٧ هزيمة تنظيم داعش واستعادة كل المناطق العراقية من قبضة التنظيم. واستأنف أسلوبه القديم في التخفي بين التضاريس الوعرة وشن هجمات مباغتة على طريقة حرب العصابات مستهدف النقاط العسكرية والأمنية، واغتيال قادة محليين، ومهاجمة شبكات لنقل الكهرباء ومنشآت نفطية. إذ أعاد التنظيم صياغة استراتيجياته القتالية وفقاً للوقائع الجديدة على الأرض مُستغلاً مشاكل العراق الداخلية والاستفادة من مناطق جغرافية نائية وغير مألوفة.

تقديرات متباينة لمقاتلي داعش

ذكر تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادر في فبراير ٢٠٢١ إلى أنه لا يزال هناك حوالي ١٠,٠٠٠ مقاتل من مقاتلي داعش بين العراق وسوريا. هذه الأرقام تفوق بكثير تقديرات المخابرات العراقية، التي تقدر عدد مقاتلي تنظيم داعش في العراق بـ ٢٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠، بينهم ٥٠٠ مقاتل تسللوا إلى البلاد من أصل ٨٥٩ مقاتلاً فروا من معتقل قوات سوريا

الديمقراطية في أكتوبر ٢٠١٩. فيما قد تكون كل هذه التقديرات أكثر من الأعداد الحقيقية لمقاتلي داعش الذين يشنون هجمات على أهداف محددة وينصبون كمائن ويزرعون عبوات ناسفة ويخطفون ويغتالون قادة اجتماعيين وسياسيين وينفذون عمليات أخرى تتماشى مع أولويات التنظيم الاستراتيجية. تنظيم داعش واقع الترتيبات الميدانية والقدرات القتالية

الموارد المالية للتنظيم

من المرجح، أن التنظيم قد تمكن من الاحتفاظ بموارده البشرية والمالية، واستطاع إخفاءها ليستخدمها من جديد. وتقدر الموارد المالية لداعش بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، وفقاً لتقرير مجلس الأمن الدولي الصادر في فبراير ٢٠٢١. فضلاً عن امتلاك التنظيم عائدات محدودة من الإتجار بالمخدرات والاختطاف والإبزاز وأخذ الاتاوات. وقد أكد مسؤولين أمنيين عراقيين، أن داعش تمكن من تمويل نفسه ذاتياً عن طريق تهريب المخدرات، كما شهدت صحاري الأنبار مرات عديدة نقل شُحنات من المخدرات عبر أراضيها .

هجمات متصاعدة

كانت هناك تكهنات وتحذيرات عدة في الآونة الأخيرة من عودة ظهور داعش إلى الواجهة من قبل سياسيين وعسكريين محليين وغربيين، فقد صرح بعض المسؤولين العراقيين لصحيفة "فيغارو" الفرنسية في ٢٨ يونيو ٢٠٢١، خلال زيارته لفرنسا أن تنظيم داعش الإرهابي لا يزال يشكل تهديداً خطيراً لأمن العراق، وأنه قد يحتل من جديد مدن عراقية مختلفة.

وفقاً لتقرير المفتش العام ربع سنوي المقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة في ٤ نوفمبر ٢٠٢١، تبنى تنظيم داعش عدداً أقل من الهجمات خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ مقارنة بالربع الثاني، لكنه ظل مترسماً باعتباره تمرداً منخفض المستوى، كما قد نفذ عدة هجمات معقدة، مما يشير إلى مستوى أعلى من النضج العملياتي، بينما في سوريا، بدا أن الجماعة تتماسك في الصحراء وتستعد لزيادة نشاطها فيما وصفته وكالة استخبارات الدفاع بـ "المرحلة التالية من تمردتها".

الخبير السياسي هاردي مييد، إلى أنه من بين ٩٩٥ هجوماً تم تسجيلها على مستوى البلاد بين يناير إلى نوفمبر ٢٠٢١، وقع ٦٥٥ هجوماً في مثلث كركوك وصلاح الدين وديالى، معلقاً إلى أنه "قد يكون داعش الآن قادراً على الاستيلاء على مدينة، هذه مرحلة جديدة: إنها تتحول من الهجمات المستهدفة إلى السيطرة الإقليمية". داعش - الدول الهشة الأكثر عرضة للإرهاب - ملف

أبرز هجمات داعش الأخيرة في العراق

١٨ ديسمبر ٢٠٢٢ - أعلن تنظيم داعش يوم ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢ في منشور على تليغرام مسؤوليته عن هجوم أسفر عن مقتل تسعة من أفراد الشرطة العراقية في كركوك. وهذا الهجوم يعدّ من بين الهجمات الأكثر دموية التي شنها التنظيم في الأشهر الأخيرة في العراق.

٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢ - في هجوم دموي ، استهدف تنظيم داعش الإرهابي، مدنيين بإحدى القرى التابعة لمحافظة ديالى

شرقي العراق، ما أسفر عن مقتل ثمان أشخاص شخصاً.

٢١ يناير ٢٠٢٢: لقي ١١ جندياً عراقياً مصرعهم في هجوم لداعش استهدف مقرأ للجيش العراقي في محافظة ديالى على بعد أكثر من ١٢٠ كيلومتراً شمال العاصمة بغداد، ومن أعنف الهجمات التي استهدفت الجيش العراقي في الأشهر الأخيرة.

١٦ يناير ٢٠٢٢: قام عناصر تنظيم داعش بإعدام ٤ صيادين في إحدى المناطق الزراعية شمال قضاء سامراء، فيما نجا خامس بأعجوبة بعد ساعات على اختطافهم جنوبي محافظة صلاح الدين.

٥ ديسمبر ٢٠٢١: أعلنت داعش السيطرة على قرية "لهيبان" في كركوك شمالي العراقي، قبل أن تستردها قوات البيشمركة والقوات العراقية بعد نحو ساعات من الهجوم.

٤ ديسمبر ٢٠٢١: قُتل خمسة من البيشمركة وجرح أربعة آخرون بعد أن استهدف عناصر داعش أليتهم العسكرية، شمالي محافظة ديالى، جنوبي إقليم كردستان.

٣ ديسمبر ٢٠٢١: نشطت حركة الخلايا النائمة لتنظيم داعش في نقاط التماس بين بغداد وأربيل، وتسببت في مقتل ٢٣ مدنياً وعسكرياً من قوات البيشمركة في هجوم على قضاء مخمور الواقع بين جنوب شرقي الموصل وجنوب غربي أربيل.

وفي مطلع العام ٢٠٢١، نفذ داعش أول هجوم بعد الهزيمة باستهداف العاصمة العراقية بغداد بهجومين مزدوجين في سوق بساحة الطيران وسط العاصمة ما أدى لسقوط ٣٢ شخصاً على الأقل.

قواعد التنظيم – التوزيع الجغرافي

لم يعد التنظيم يمتلك مقومات القوة التي تمكنه من السيطرة على مدن وأراض جديدة، بسبب الضربات الموجهة التي أدت إلى ضعف قدراته العسكرية والبشرية والمادية، وعدم وجود حاضنة شعبية داعمة له، ولكنه رغم ذلك لا يزال مستمراً وناشطاً، واستطاع أن يعيد بناء قدراته وبناء التحتية التي يحتاجها لاستئناف عملياته القتالية.

وتشير تصريحات مسؤولين أمنيين عراقيين إلى أن التنظيم يعتمد على قواعد نائية في عمق الصحراء في الأنبار ونيوى وسلاسل الجبال والوديان والبساتين في بغداد وكركوك وصلاح الدين وديالى لإيواء مقاتليه والمراقبة والسيطرة. وإقامة نقاط لتأمين طرق الإمداد، كما تستخدم هذه القواعد لإنشاء مراكز قيادة ومعسكرات صغيرة للتدريب وحفر الأنفاق واستغلال الكهوف في المناطق الجبلية.

استراتيجية ثابتة

يقول مدير برنامج مكافحة الإرهاب في معهد الشرق الأوسط تشارلز ليستر في ٢٣ مارس ٢٠٢١ إن "تنظيم داعش يحافظ على نسق ثابت"، حيث أن القرار المتخذ قبل أعوام بالتخفي واعتماد قيادة لا مركزية ما زال سارياً. ورغم اختلاف التوزيع الجغرافي، تطبق فروع التنظيم استراتيجية ثابتة، تقوم أولاً على استغلال عدم استقرار الدولة ودفع القوات المسلحة إلى نوع من حرب الاستنزاف، ثم ثانياً إجبار أعداء الجماعة على الفرار من المنطقة وتقديم نفسها كضامن لأمن السكان. أما المرحلة الثالثة، وهي الخلافة، فتأتي لاحقاً، لكن هل يحتاج تنظيم داعش حقاً لإدارة أراضٍ وسلط عملة؟ يجب تشارلز ليستر أنه "في عقول أعضائه، لا تزال الخلافة قائمة"، موضحاً أن فكرة إلغائها تستند إلى تصوّر غربي، غريب عن الجماعة نفسها. ملف: داعش - الهيكل التنظيمي من الداخل

عوامل مساهمة

ترافق استئناف عمليات تنظم الدولة مع تصاعد حدة الخلافات والتجاذبات السياسية، وتردي واسع للوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي، فيما بدا أن التنظيم راهن على الاستفادة من الثغرات الأمنية، وحالة التراخي الناجمة عن تعدد الأجهزة الأمنية والعسكرية، وما يظهر من قلة التنسيق بينها، بل وحتى التنافس والتوتر أحياناً - بين القوات العراقية الاتحادية والقوات الكردية وهي حالة فاقم منها، تراجع الدور العسكري المساند للتحالف الدولي لاسيما القوات الامريكية، بعدما تصاعد التوتر بين واشنطن من جهة، وبين طهران والمليشيات المؤيدة لها في العراق من جهة أخرى. كما وفرت المناطق الصحراوية والجبلية غير المأهولة ملاذاً للتنظيم، الذي يحاول أيضاً اللعب على وتر التوترات الطائفية والعرقية في المنطقة.

التصدي لداعش

تظهر العمليات الأمنية ضد داعش في العراق أن معظمها لا يؤدي إلى اعتقال أو قتل أعداد كبيرة من مقاتلي داعش. وتشارك في هذه العمليات وحدات عسكرية من مختلف أفرع القوات الأمنية وقوات الحشد الشعبي، وتحالف المليشيات الشيعية، بما في ذلك الوحدات العشائرية، من عدة محافظات، والتي تدعمها القوات الجوية للجيش العراقي والتحالف الدولي وتغطي مساحات واسعة من أكثر من محافظة. وتشمل هذه، على سبيل المثال، عملية "أسود الجزيرة" التي انطلقت في مايو ٢٠٢٠ وشملت محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين. غالباً ما تكشف هذه العمليات عن الأنفاق التي تعد - بالإضافة إلى الكهوف - أماكن أساسية تسمى "بيوت الضيافة" لإيواء مقاتلي داعش والعثور على أحرزة ناسفة وعبوات ناسفة.

أعلن جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في ٢٤ يناير ٢٠٢٢، أن عدد قتلى عناصر تنظيم داعش خلال العامين (٢٠٢١/٢٠٢٠) بلغ ٣٤٣ إرهابياً، كما تم إلقاء القبض على ٦٢٢ داعشياً وإحالتهم للقضاء. مضيفاً إلى أنه قد تم تدمير ٤٢٢ "مضافة" لتنظيم داعش الإرهابي، فيما بلغت عدد الضربات الجوية المنفذة ٥٩٥ ضربة خلال عامين.

ومن أبرز عمليات جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، إلقاء القبض على سامي جاسم الجبوري، نائب الزعيم السابق لتنظيم داعش، في عملية "مخابراتية خارج الحدود، حسبما أعلنت الحكومة العراقية في ١١ أكتوبر ٢٠٢١. كما أعلن الجيش العراقي أنه زود التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، بمعلومات قادت إلى مقتل زعيم تنظيم "داعش" أبو إبراهيم القرشي في عملية إنزال للقوات الخاصة الامريكية في إدلب شمال غربي سوريا يوم ٣ فبراير ٢٠٢٢.

التحالف الدولي

كان دور التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أساسياً في هزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا، نفذ التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة أكثر من ٣٤ ألف غارة جوية ومدفعية ساهمت في ذلك إلى حد كبير في السيطرة على جميع مناطق سيطرة داعش في سوريا والعراق بحلول مارس ٢٠١٩.

تعرضت جهود مكافحة الإرهاب لانتكاسة كبيرة، بعد أن أعلن التحالف رسمياً في ٩ ديسمبر ٢٠٢١ سحب الولايات المتحدة قواتها المتمركزة في سوريا والعراق وقوامها في البلدين ثلاثة آلاف جندي، كما فعلت في أفغانستان. وتبدو

مسألة الانسحاب الأمريكي من المنطقة منطقية في إطار المراجعة الأمريكية للحرب على الإرهاب، بإعادة التوازن والتنافس بين الدول، وأولوية "المحور الآسيوي" لمواجهة الصين.

بالتالي، يبدو أن تنظيم "داعش" يحاول إعادة ترتيب صفوفه من أجل ملء الفراغ الذي يمكن أن ينتج من هذا الانسحاب، خصوصاً مع ترجيح تراجع العمليات الدولية ضد التنظيم ما بعد الانسحاب، بما يعزز فرص التنظيم في استعادة السيطرة على بعض المناطق داخل العراق. داعش - هل يتخذ من أفغانستان نقطة انطلاق لتنفيذ عمليات إرهابية دولياً؟

التقييم

من المؤكد أن ما أنجز في العراق وسوريا هو القضاء على "خلافة تنظيم الدولة" الجغرافية وإنهاء سيطرته المكانية فقط، إذ سرعان ما تكيف التنظيم مع الهزائم وعاد للعمل كمنظمة، ورغم تراجع قدرات التنظيم على شن هجمات خارجية وداخلية كبيرة، فإنه احتفظ بقدراته على شن هجمات مباغتة وشبه منتظمة، بعد أن تحول من نهج الحروب الكلاسيكية والسيطرة المكانية والتمكين، إلى نهج الاستنزاف وحرب العصابات والنكاية، وانتقل إلى العمل بمرونة من حالة المركزية إلى اللامركزية.

عودة تنظيم داعش في العراق وسوريا ممكنة، إذ لا يزال الاستقرار بعيد المنال. فقد شهد العراق تصاعداً لهجمات "داعش" في ظل ديمومة "المظلومية المناطقية"، وتنامي المشاعر الطائفية، وصعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن شيوع الفساد وفشل سياسات الحكومة المحلية. فالركائز الأساسية لخطاب تنظيم داعش تتجذر في مناصرة بعض المناطق ذات مكون واحد في العراق وسوريا، وعدم معالجة الإخفاقات الشديدة في الحوكمة، وهو ما أدى إلى موجة جديدة من الاحتجاجات في العراق في أكتوبر ٢٠١٩.

لا يمكن إنهاء التهديد الذي يشكله داعش دون وجود سياسيات متكاملة غير ناقصة، وتوزيع عادل للسلطة وفق قانون انتخابات يضمن الديمقراطية، وإعادة بناء المدن التي دمرتها الحرب على داعش التي استمرت منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٨، وتعزيز قدرات القوات الأمنية والعسكرية العراقية.

التعاس في ملاحقة الخلايا النائمة لداعش، وخلق عد استقرار وفراغ أمني، ونجاح داعش في مهاجمة السجون وتحرير عناصرها، يمكن أن يؤدي إلى استعادة داعش لقدرته في العراق. لذا فالمطلوب إعادة تنشيط جهود الاستخبارات والعمل مع القوات المحلية للكشف عن الخلايا النائمة وملاحقتها والضغط المستمر عليها وإجبارها على مغادرة العراق. أن وقوع هجوميين كبيرين في العراق، مدينتا: كركوك وديالى على التوالي هو مؤشر خطير على أن التنظيم الإرهابي يسعى إلى تنشيط عملياته في العراق.

بات ضروريا ان يكون هناك جهد استخباراتي أكثر من تنفيذ عمليات عسكرية واسعة في المناطق التي يتواجد فيها تنظيم داعش، والتي تنحصر في مناطق التماس ما بين القوات الاتحادية العراقية وقوات البيشمركة الكردية في محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين ونيوى.

*باحثة في المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات



د. محمد نور الدين:

عام الحسم التركي: لِمَن ستبتسم 2023؟

فتى يزداد تفرداً
بقدر ما كان عام ٢٠٠٢ مفصلياً في تاريخ تركيا الحديث، قد لا يكون عام ٢٠٢٣ أقل أهمية منه.
ففي الأول، وصل «العدالة والتنمية» إلى الحكم بمفرده، ولم يكن ذلك مجرد تناوب بين أحزاب على السلطة، بل يمكن اختصار ما فعله الحزب بالتالي:
١- كان وصول «العدالة والتنمية»، بوصفه تياراً إسلامياً سياسياً، إلى الحكم، بمثابة ثورة مضادة وانقلاب على ما سُمي «ثورة أتاتورك» ومبادئ العلمانية. إذ لم يفتوّ الحزب أيّ فرصة لإظهار عدائه لمبادئ النظام «الأتاتوركي»، ومحاولة تغيير بنية الدولة، لتكون، كوادرووظائف، أقلّ علمانية وأكثر إسلامية، وهو ما تجلّى

تدخل تركيا العام الجديد مصحوبةً بصراع سياسي حادّ، وأزمة اقتصادية خانقة، سيكون لنتائج رئاسيات ٢٠٢٣ دور رئيس في تحديد مآلاتهما. ذلك أن السؤال اليوم يدور حول بقاء رجب طيب إردوغان في السلطة من عدمه، مع ما يعنيه كلا السيناريوين من تداعيات، بالنظر إلى ضخامة التحوّل الذي أحدثته هذه الشخصية في تركيا منذ وصول حزبها إلى السلطة عام ٢٠٠٢.
وعلى رغم الخسارات السياسية الداخلية والخارجية التي مُني بها إردوغان، وتراجع شعبيته بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، إلا أن انقسام المعارضة وتشتتها، والسياسات «التنكيلية» التي تنتهجها الحكومة ضدها، قد يمنحان الرجل فرصة إضافية للفوز بالحكم، الذي ما

مدى قبول التيار الإسلامي بانتقال السلطة الذي يمكن أن يحدث، ومخاطر تحوّل أيّ رفض لهذا الانتقال إلى حرب أهلية.

في انتخابات عام ٢٠١٨ النيابية، افتقد «العدالة والتنمية» الغالبية المطلقة في البرلمان (٢٨٩ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد)، فلجأ إلى الاستعانة بحزب «الحركة القومية» (٤٧ نائباً) لتمرير القرارات التي تحتاج إلى النصف زائداً واحداً (٣٠١). مذكاً، بات الأول رهين الثاني، من دون أن يتمكن تحالفهما من تحصيل غالبية الثلثين (٤٠٠) اللازمة لتعديل الدستور في البرلمان، أو غالبية ٣٦٣ صوتاً الضرورية لتحويل أيّ اقتراح لا ينال تأييد الثلثين في مجلس النواب إلى استفتاء شعبي.

في الانتخابات النيابية المقبلة، والتي ستجري بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، سترسم خريطة جديدة للبرلمان، تُقدّر استطلاعات الرأي أن «العدالة والتنمية» سينال حوالي ٣٤ في

المئة من مقاعدها، و«الحركة القومية» قرابة ٨ في المئة منها. وفي جميع الأحوال، فلن يحصل الحزبان مجتمعين على الأكثرية، فيما ستتقاسم أحزاب المعارضة الكثيرة النسب المئوية المتبقية.

ومع أن دور مجلس النواب تراجع كثيراً بموجب التعديل الدستوري لعام ٢٠١٧، إلا أنه يبقى ممراً إلزامياً للعديد من القرارات والقوانين الحيوية في الحياة السياسية والاجتماعية وفي السياسة الخارجية.

ومن ثمّ، تأتي الانتخابات الرئاسية، والتي هي بيت القصيد ومربط الخيل. إذ تحوّل موقع رئاسة الجمهورية في التعديل المذكور إلى مركز السلطات المطلقة، فيما بات شاغله الحاكم المطلّق بأمره من دون مبالغة. ولقد نجح إردوغان في أن يكون ذلك الحاكم المطلّق في

بوضوح في القطاع التربوي والتعليمي.

٢- مثل استلام «العدالة والتنمية» السلطة، فرصة لتغيير النظام السياسي الذي كان قائماً منذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣، وإحلال نظام رئاسي بدلاً من البرلماني، وإلغاء الحكومة، ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة، وذلك في استفتاء عام ٢٠١٧، والذي بدأ تطبيقه عام ٢٠١٨.

٣- كسر هذا التحوّل شوكة النفوذ التاريخي للمؤسسة العسكرية، وأخضعها لسلطة المدنيين، وبالتالي أتاح تحصين السلطة من خطر الانقلابات العسكرية.

٤- جرى الانقلاب على شعار «سلام في الوطن، سلام في العالم» الذي رفعه أتاتورك، في إشارة إلى ضرورة ترتيب تركيا لبيتها

الداخلي، والامتناع عن التورط في الصراعات الإقليمية والدولية.

وكان من ثمار الانقلاب «الإردوغاني» إحياء «العثمانية الجديدة» في اتجاه محاولة الهيمنة على

المنطقة العربية والإسلامية والبلقانية والقوقازية، سياسياً (كما في مصر وتونس والمغرب)، وجغرافياً (كما في سوريا والعراق وليبيا)، ما أمكن ذلك.

على أن ذلك الانقلاب الكبير ما كان ليتمّ لولا وجود شخصية مقدامة ومغامرة من مثل رجب طيب إردوغان، مستعدة للذهاب إلى أبعد نقطة ممكنة في تنفيذ المشروع المفنّد آنفاً.

ومن هنا، سيكون غيابه، في حال حصل، عن مسرح التاريخ التركي تحوّلًا كبيراً في الحياة السياسية والسياسة الخارجية، سيُعيد الصراع في تركيا إلى نقطة الصفر، وسيطلق مرحلة جديدة لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه.

وستعتمد طبيعة الصراع المُتوقَّع مستقبلاً، على

تحوّل موقع رئاسة الجمهورية، بفعل تعديل العام 2017، إلى مركز السلطات المطلقة

ضدّ «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق، والتهديد بتنفيذ عمليات عسكرية في شمال سوريا، من أجل تعويم نفسه كبطل قومي يحمي الأمن القومي التركي من التهديدات الآتية عبر الحدود.

على المقلب الآخر، غير الكردي، تداعت ستّة أحزاب معارضة في شباط ٢٠٢٢، إلى الالتقاء وتشكيل ما سُمّي بـ«طاولة الستّة» من أجل مواجهة إردوغان ومحاولة الإطاحة به. وضمت «الطاولة» الأحزاب التالية: «الشعب الجمهوري» برئاسة كمال كيليتشدار أوغلو، «الجيد» برئاسة مرال آقشينير، «السعادة» برئاسة تيميل قره مللا أوغلو، «الديموقراطية والتقدم» برئاسة علي باباجان، «المستقبل» برئاسة أحمد داوود أوغلو، و«الديموقراطي» برئاسة غولتكين أويصال.

ومنذ لقائهم الأول، يبحث هؤلاء عن جواب لسؤال واحد: كيف يمكن هزم إردوغان؟ وبأي مرشح؟ لا شك في أن الإجابة ليست سهلة، وتحتاج إلى حسابات سياسية ورقمية كبيرة.

فبالأرقام، يمكن أن يجمع التحالف المعارض نحو ٤٤ في المئة، فيما يجمع التحالف المؤالي نحو ٤٢ في المئة، لتبقى أصوات «الشعوب الديموقراطي» (١٠ في المئة) هي بيضة القبان.

ولكن الحزب الكردي شكّل مع أحزاب يسارية «تحالف العمل والحرية»، وهو سيرشح ضمناً رئيسه السابق صلاح الدين ديميرطاش المسجون، أو أي مرشح آخر. وهذا يعني أن الانتخابات الرئاسية ستتجه إلى دورة اقتراع ثانية، حيث سيكون الحزب الكردي مستعداً لمنح أصواته للطرف الأقدر على تلبية مطالبه.

لكن المشكلة الجديدة التي ظهرت تتعلق بمرشح المعارضة. فزعيم «الشعب الجمهوري» كان ولا يزال يُراهن على تأييد الأحزاب الستّة كمرشح مشترك، علماً

أعقاب رئاسيات ٢٠١٨، غير أن الانتخابات البلدية التي جرت بعدها بعام غيّرت مزاجه وقلبته رأساً على عقب. إذ لم تسفر فقط عن خسارة حزبه أهمّ بلديتين في تركيا هما أنقرة وإسطنبول، بل إن استطلاعات الرأي اللاحقة كانت تعكس تراجعاً تدريجياً في شعبية إردوغان نفسه كمرشح للرئاسة، مظهره أنه في حال اتفقت المعارضة على أكرم إمام أوغلو، الفائز برئاسة بلدية إسطنبول، مرشحاً لها، ومع دعم له ولو جزئي من الكورد، فإنه يستطيع أن يهزم الرئيس الحالي. وعلى هذا، بدأت توازنات السياسة والاستقرار تتغير.

إزاء ما تقدّم، يلاحظ أن إردوغان بدأ يتبع السياسات نفسها التي كان انتهجها عام ٢٠١٥ ضدّ خصومه؛ ففي انتخابات ذلك العام،

فقد «العدالة والتنمية» الأكثرية في البرلمان، ما حمل رئيسه على إعادة الانتخابات بعد أربعة أشهر، ليفوز الحزب بها من جديد، ويستعيد الغالبية المطلقة، ولكن بعدما

أمعنت الحكومة في التنكيل بالمعارضين، موقعةً في صفوفهم عشرات الضحايا. الآن، ومنذ الانتخابات البلدية الأخيرة، أقال حكومة إردوغان عشرات رؤساء البلديات الكردية المنتخبين، وعيّنت بدلاً منهم مؤالين له، كما اعتقلت الكثير منهم وأودعهم السجن.

أيضاً، زجّ بالعديد من المنتمين إلى «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي في السجن، بعدما وُضع فيه، في عام ٢٠١٧، رئيس الحزب نفسه، صلاح الدين ديميرطاش، حيث لا يزال خلف قضبانته حتى اليوم.

وبدا الهدف النهائي من كلّ تلك السياسات، تمزيق وحدة الصوت الكردي، ووضع الناخب الكردي تحت الضغط والتهديد، فيما واصل إردوغان استعراض القوة ضدّ الكورد في الخارج، من طريق تنفيذ عمليات عسكرية

تدخل تركيا العام الجديد مصحوبة بصراع سياسي حاد، وأزمة اقتصادية خانقة

٢٠١٨. غير أن الرئيس الحالي يبرّر ترشّحه بأنه يأتي وفقاً للدستور الجديد الذي بدأ تطبيقه عام ٢٠١٧، وليس وفقاً للدستور القديم.

تدخل تركيا المعركة الرئاسية فيما إردوغان يسابق الزمن من أجل لجُم النتائج الخانقة للأزمة الاقتصادية، التي كانت أحد الأسباب الرئيسة لتراجع شعبيّته، حيث وصل التضخّم إلى ١٨٠ في المئة، وانهارت القيمة الشرائية لليرة إلى أكثر من النصف.

كما تلقى الرئيس الحالي التدايعات السلبية لوجود اللاجئين السوريين، في ظلّ الاتّهامات المُوجّهة إليه بأن هذه التدايعات إنّما هي نتاج سياساته الخاطئة تجاه سوريا منذ بدء الأزمة هناك. ومن هنا، فالحركة الخارجية النشطة للرئيس، والمصالحات التي يعكف على عقدها مع بعض الدول وأخرها محاولة المصالحة مع سوريا، إنّما تستهدف دعوة الناخبين إلى التصويت له لـ«مرّة أخيرة» قبل أن يذهب إلى التقاعد.

وما بين الوضع الحرج لإردوغان، والمرتبك للمعارضة، قد لا يكون مستبعداً وفقاً للبعض، أن يلجأ الأوّل إلى انتخابات رئاسية صاعقة ومبكرة جداً، قبل أن تستجمع الأخيرة صفوفها، وقبل أن تتّجه الأوضاع إلى مزيد من الانهيار. وفي جميع الأحوال، ستكون تركيا أمام منعطف كبير في حال خسارة الرئيس الحالي، في حين سيطرح فوزه تساؤلات كثيرة عن احتمال إطباق ذهنية حُكم الرجل الواحد على الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا لعقود مقبلة.

*صحيفة «الاجبار» اللبنانية

أن كيليتشدار أوغلو شخصية قيادية تتمتّع باحترام ودعم بالفعل. لكن «الجيد» يعارض ترشيحه، ويرى أن معركته ستكون خاسرة سلفاً، ويشدّد على ضرورة التقدّم بمرشّح أكثر قبولاً، بل إن البعض يَعتبر أن انتماء الرجل العلوي سوف يُفقد دعم فئات سُنيّة كثيرة.

ومع القرار المبدئي للقضاء التركي، سجن رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، ومنعه من العمل السياسي، بعدما أظهرته استطلاعات الرأي بوصفه المنافس الأقوى لإردوغان، تبدو المعارضة أكثر ارتباكاً؛ فلا كيليتشدار أوغلو عليه إجماع، ولا ترشيح إمام أوغلو مضمون.

إذ ماذا سيحصل لو رشّحت المعارضة إمام أوغلو، ومن ثمّ صدر قرار قضائي نهائي من المحكمة العليا بتثبيت السجن والحظر السياسي عليه؟ في هذه الحالة، وحتى لو فاز بالرئاسة، فالمحكمة لن تُسلّمه «محضر الفوز»، وستأمره بالتنحّي، وفق ما أعلن رئيس «اللجنة

العليا للانتخابات»، محرم آق قايا، الأمر الذي أثار اتّهامات للجنة بالتحوّل إلى لاعب في الصراع السياسي. أمّا الذهاب إلى خيار ثالث من مثل رئيس بلدية أنقرة، منصور ياواش، فدونه اعتراض الحزب الكردي، بالنظر إلى ميول ياواش القومية شديدة البروز. على أن المعارضة لا تستطيع أن تتأخّر كثيراً في إعلان مرشّحها، على اعتبار أنه لم يتبقّ للانتخابات سوى خمسة أشهر، فيما يحتاج المرشّح إلى وقت للقيام بجولات انتخابية في كلّ أنحاء البلاد، ومحاولة إقناع الرأي العام ببرنامجه، ولا سيما إذا كان إردوغان هو المرشّح المنافس له. والجدير ذكره، هنا، أن البعض لا يزال يُراهن على أن إردوغان لا يحقّ له دستورياً الترشّح للانتخابات الرئاسية للمرّة الثالثة، لأنه ترشّح أوّل مرّة عام ٢٠١٤، ومن ثمّ عام



خورشيد دلي:

تركيا عام 2023.. عام الحسم

بين نظام فرض سيطرته على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع، وأخذ مظهر الدولة الشمولية في ظل نظام رئاسي مطلق الصلاحيات، وبين معارضة يتصاعد نفوذها، وتتوسع في كل الاتجاهات، وتتطلع إلى إلحاق الهزيمة بحكم أردوغان، ولعل ما يساعدها على ذلك، هو حجم الأزمة المعيشية، بسبب انهيار قيمة الليرة التركية أمام الدولار، وارتفاع الأسعار، وتفاقم المعاناة المعيشية جراء فقدان المواطنين الأتراك القدرة الشرائية، وإفلاس الشركات، وتوقف المشاريع الكبرى، وهروب الاستثمارات إلى الخارج، وفضائح الفساد، وتضاعف أرقام البطالة والتضخم والمديونية وفوائد الدين الخارجي، وتراجع التصنيف الائتماني من قبل

لم يترك الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مناسبة طوال العقد الماضي وإلا تحدث فيها عن عام ٢٠٢٣، بوصفه يمثل تاريخاً فاصلاً للانتقال إلى مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية التركية، إلى درجة أن البعض قال إنه تاريخ الانتقال إلى الجمهورية الثانية، من خلال التخلص من إرث الأتاتورية وتأسيس دولة عثمانية جديدة.

بعد أيام قليلة، تدخل تركيا العام ٢٠٢٣، مثقلة بتحديات كثيرة، وهي متجهة إلى خوض انتخابات برلمانية ورئاسية مصيرية للرئيس أردوغان وحزبه الحاكم (حزب العدالة والتنمية) ومع هذا الاستحقاق المصيري، يبدو الانقسام هو سيد المشهد في الداخل التركي،

الوكالات الدولية...

ولعل كل ما سبق، دفع بالعديد من مراكز الدراسات في الغرب إلى إصدار تقارير تتنبئ بحدوث انهيارات مالية في تركيا، تكون بمثابة النهاية لتجربة حكم حزب العدالة والتنمية، وهروباً من هذه النتيجة يسارع أردوغان إلى دول الخليج العربي لاسيما قطر والسعودية للحصول على المزيد من الأموال على شكل ديون لإدارة الأزمة المالية، تجنباً لتداعياتها على مصيره الانتخابي وبالتالي السياسي.

يضاف إلى العامل الاقتصادي، فقدان أردوغانية لبريقها الأيديولوجي، خاصة بعد أن أكلت أبنائها المؤسسين، إذ لم يبقَ أي من هؤلاء في صفوف الحزب بإستثناء أردوغان، فالمنظر الأيديولوجي لسياسة الحزب، أحمد داوود أوغلو أصبح خارجه، وأسس حزب المستقبل الذي بات

يسعى عبر طاولة الأحزاب الستة المعارضة إلى إلحاق الهزيمة بأردوغان وحزبه، والأمر نفسه ينطبق على العقل الاقتصادي السابق للحزب، علي باباجان، قبل أن ينشق عن الحزب، ويؤسس حزب الديمقراطية والتقدم (ديفا)، فضلاً عن تقارير تشير إلى ترك أكثر من مليون عضو حزب العدالة والتنمية خلال السنتين الماضيتين، كل ذلك في ظل التفرد المطلق لأردوغان بقيادة الحزب، إلى درجة أن هذه القيادة باتت محصورة بالمقربين منه، وسط حديث عن صفقات مالية ضخمة مع رجال أعمال يعملون تحت راية الحزب والعائلة، وما يفاقم المشهد أكثر فأكثر تحول تركيا إلى دولة بوليسية تقوم على إقصاء كل من يناهض سياسة أردوغان، حتى

تحولت تركيا إلى رمز لحملات القمع والاستبداد في كل الاتجاهات، من إنتهاج أقصى الممارسات العنيفة ضد الكرد، حيث حملات القتل والاعتقال ورفع الحصانة عن النواب، وعزل رؤساء البلديات المنتخبين، إلى مواصلة ضرب أنصار الداعية فتح الله غولن، وصولاً إلى حملات اعتقال الصحفيين وسجنهم، ومحاصرة وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما دفع بالعديد من المنظمات المعنية بالحريات إلى وصف تركيا بأنها أصبحت أكبر سجن للصحفيين في العالم، في وقت بات ملف المعتقلين السياسيين يثير أزمة في العلاقات التركية - الأوروبية، لاسيما بعد رفض أنقرة مراراً الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية العليا لحقوق الإنسان، تلك الأحكام التي طالبت بالإفراج الفوري عن السياسي الكردي البارز صلاح الدين ديميرداش، والناشط ورجل الأعمال

عثمان كافالا، إذ رفض أردوغان تنفيذ هذه الأحكام، بل وهاجم المحكمة الأوروبية التي تركيا عضواً فيها. في الخارج، لا يقل الوضع سوءاً، إذ أن تورط أردوغان في حروب كثيرة، من ليبيا غرباً إلى القوقاز شرقاً، مروراً بالعراق وسوريا حيث التهديد الدائم بعمليات عسكرية جديدة في شمال شرقي سوريا، وقد جلبت سياسته العدوانية هذه المزيد من المشكلات والتوتر لتركيا مع الخارج، فعلاقات بلاده مع الولايات المتحدة هي في أسوأ حالاتها رغم محاولة أردوغان ابتزاز الإدارة الأمريكية في الحرب الروسية - الأوكرانية، كما أن علاقات بلاده مع الاتحاد الأوروبي تشهد حالة من التوتر بسبب تصعيده في شرقي المتوسط، والتهديد

تدخل تركيا العام 2023، مثقلة بتحديات كثيرة

نتائج الانتخابات التركية المقبلة، ويبدو أن أردوغان أمام كل ما سبق لا يجد أمامه سوى التصعيد ضد شمال شرقي سوريا على شكل مغامرة، لاسيما أنه يربط سياسته هذه بالحديث عن مواجهة مؤامرات من قبل دول كبرى تسعى إلى تقسيم بلاده حسب زعمه، وهو ما يزيد من وتيرة الصدام مع الخارج، وتحديدًا الولايات المتحدة إلى درجة أن أردوغان بات يصفها بالامبريالية !!

أردوغان الذي يدرك جيداً أن رؤية عام ٢٠٢٣ لم تتحقق، لذا يحاول توجيه أنظار الأتراك إلى وعود لعشرات أعوام قادمة، من خلال الحديث عن القرن التركي وعامي ٢٠٥٣ (ذكرى مرور ٦٠٠ عام على غزو القسطنطينية - إسطنبول) ٢٠٧١ (ذكرى مرور قرن على معركة ملاذكرد ١٠٧١) بدلاً من الحديث عن عام ٢٠٢٣، وهو في

طرحه لهذه المواعيد الجديدة والبعيدة، يحاول القبض على المشهد التركي الراهن بالحديد والنار، من خلال ربط كل شيء بالاستحقاق الانتخابي المقبل، وجعل فوزه قضية حياة أو موت، وهو ما يجعل من هذه الانتخابات حدثاً مفصلياً حاسماً في تاريخ تركيا، حدثاً يحمل معه ملامح انفجارات كبرى في الداخل التركي على وقع الانقسام والاصطفاف الجاريين في كل الاتجاهات.

بضرب اليونان حيث هدد قبل أيام بقصف أثينا، كما أن العلاقة مع موسكو هي في حالة كباش رغم حرص الطرفين على تدوير الزوايا، ومحاولة التوافق في أكثر من ملف، إلا أن من الواضح أن مثل هذا التوافق نابع من استغلال متبادل للأوراق، وسط غياب الثقة، وخشية متبادلة من أي تطور يؤدي إلى إنقلاب على التفاهات بينهما هنا أو هناك.

أردوغان وفي معركة البحث عن أوراق إقليمية لتعزيز موقفه في الداخل التركي، يسارع من انعطافاته نحو الدول العربية وإسرائيل، متنازلاً عن الأوراق التي استخدمها ضد هذه الدول في العقد الماضي، فثمن الانفتاح على مصر والسعودية والإمارات وإسرائيل كان التنازل عن ورقة جماعات الإخوان المسلمين، ووضع رأس هذه الجماعات في البازار السياسي، وهو في مسعاه هذا

يحاول تكرار نفس السيناريو في الأزمة السورية، من خلال إبداء استعداد لفتح صفحة جديدة مع النظام السوري بعد أن كان ينادي ويدعم كل من يعمل لإسقاطه، وهو في كل ما سبق، يأمل بانعكاس هذه السياسة لصالحه في معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة بعد أن باتت سياساته التدخلية في شؤون الدول تنعكس عليه في الداخل، في وقت باتت سياسته هذه مكشوفة للجميع، وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى تعثر المصالحة مع مصر رغم المصافحة التي جرت بينه وبين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي في قطر، وكذلك الحديث عن رفض الرئيس السوري، بشار الأسد عقد قمة معه إلى حين معرفة

تحولت تركيا إلى رمز لحملات القمع والاستبداد في كل الاتجاهات

* الجزيرة/المعرفة، وكالة نورث بريس



أزمات عميقة..الاتجاهات المتوقعة للسياسة الإيرانية في 2023

*مركز إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية

تدخل إيران عام ٢٠٢٣ وهي تواجه أزمات داخلية وخارجية غير مسبوقة. صحيح أن إيران اعتادت دائماً التعرض لأزمات وضغوط، إلا أن الصحيح أيضاً أن هذا الكم من الأزمات لم يتصاعد في توقيت واحد مثلما يبدو في الوقت الحالي. وإذا كان عام ٢٠٢٢ قد شهد اندلاع بعض هذه الأزمات، فإن عام ٢٠٢٣ قد يشهد مضاعفاتها، أو بمعنى أدق تداعياتها؛ فإما أن تتواصل بعض تلك الأزمات التي تتسم بالتمدد، وإما أن تبدأ في إنتاج معطيات جديدة على مستوى السياستين الداخلية والخارجية.

وتتمثل أبرز ملامح التحولات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تشهدها إيران في عام ٢٠٢٣، في استمرار انعكاسات الاحتجاجات الداخلية، وتراجع هيبة مؤسسات الدولة، واستمرار ظاهرة الاختراقات الأمنية، وتصاعد الضغوط على حكومة إبراهيم رئيسي، وتفاقم حدة الأزمة الاقتصادية، إلى جانب استمرار التوتر مع الدول الغربية، والمراوحة بين التصعيد والتهديئة مع دول الجوار، وتعزيز العلاقات مع روسيا والصين، وتفاقم الصراع مع إسرائيل.

أزمات متشابكة

وربما يمكن القول إن السمة الرئيسية في معظم تلك الأزمات، إن لم يكن مجملها، هو تشابكها؛ حيث يكاد يكون من الصعب جداً الفصل بينها، رغم أن بعضها يتعلق بتطورات داخلية، وبعضها الآخر يتصل بتفاعلات خارجية.

وهنا، فإن ذلك يمكن تفسيره في ضوء عاملين رئيسيين، هما:

١- حرص النظام الإيراني على ربط الأزمات بعضها ببعض:

من الملاحظ أن النظام الإيراني نفسه حريص على الربط بين الأزمات التي يواجهها، بدليل إصراره على وصف الاحتجاجات التي اندلعت في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢ على خلفية اتهام شرطة الأخلاق بقتل الفتاة الكردية العشرينية مهسا أميني بعد انتقاد طريقة ارتدائها الحجاب، بأنها مخطط خارجي لتقويض دعائمه.

٢- تعويل قوى معنية بالملف الإيراني على تأثير الاحتجاجات:

بدأت القوى الدولية والإقليمية المعنية بالملف الإيراني وبالأزمات الإقليمية التي تمثل إيران فيها رقماً مهماً، بدورها، تعول على إمكانية أن تدفع تلك الاحتجاجات النظام إلى إجراء تغيير في سياساته، وهو ما بدأ الأخير يروج له، عبر اتهامه الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بمحاولة استغلال الأزمة التي فرضتها الاحتجاجات لانتزاع تنازلات منه في الملف النووي.

تحديات داخلية

وفي هذا الإطار، تتمثل أبرز ملامح التحديات الداخلية التي يواجهها النظام الإيراني فيما يلي:

١- تداعيات سياسية مستمرة للاحتجاجات:

يبدو أن الاحتجاجات التي اندلعت منذ منتصف سبتمبر ٢٠٢٢، سوف تفرض تداعيات طويلة الأجل؛ فحتى إذا نجح النظام في إضعافها تدريجياً، فإن انعكاساتها سوف تبقى وسيكون لها تأثير قوي على العلاقة بين النظام والشارع في المرحلة القادمة. ومن دون شك، فإن ذلك يعود إلى أن المحتجين استطاعوا مواجهة الآلة القمعية التي اتبعتها النظام من البداية، بشكل أدى إلى تطور الاحتجاجات وتمدها ووصولها إلى معظم أنحاء إيران.

٢- حدوث تراجع بهيبة المؤسسات الرئيسية:

ربما يمكن القول إن الاحتجاجات الحالية أسفرت عن تراجع هيبة ومكانة المؤسسات الرئيسية في النظام،

وفي مقدمتها مؤسسة المرشد الأعلى الإيراني نفسه؛ إذ إن النظام فشل في اتباع السياسة السابقة القائمة على تحميل الحكومة المسؤولية عما تؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع إبعاد تلك المسؤولية عن المرشد. وبالطبع، فإن ذلك يعود في المقام الأول إلى أن المحتجين أدركوا أن الأسباب الحقيقية للأزمة الداخلية تكمن في السياسات التي يتبعها النظام وليس في الإجراءات التنفيذية التي تتخذها الحكومة.

٣- تصاعد الضغوط على حكومة "رئيسي":

يبدو أن إضعاف حكومة الرئيس إبراهيم رئيسي سوف يكون نتيجة مباشرة للأزمة الداخلية، على نحو قد يفرض تحديات عديدة أمام المستقبل السياسي لرئيسي الذي يطمح إلى الوصول إلى منصب المرشد. وهنا، كان لافتاً أن الضغوط على الرئيس بدأت تتزايد؛ ليس فقط من جانب الشارع والمحتجين، وإنما أيضاً من داخل تيار المحافظين الأصوليين، خاصة في مجلس الشورى الإسلامي.

٤- استمرار ظاهرة الاختراقات الأمنية:

ربما يشهد عام ٢٠٢٣ استمرار ظاهرة الاختراقات الأمنية. وإذا كانت هذه الظاهرة قد بدأت قبل الاحتجاجات الحالية بفترة ليست قصيرة، فمن المتوقع أن تصبح اختراقات مزدوجة، نتيجة انشغال أجهزة ومؤسسات الدولة في مواجهة الاحتجاجات الداخلية. وهنا، فإن تلك الظاهرة لن تقتصر على إسرائيل التي توجه إليها إيران اتهامات مباشرة باستهداف المنشآت النووية والعسكرية، فضلاً عن بعض القادة العسكريين والعلماء النوويين، وإنما قد تمتد إلى التنظيمات الإرهابية، على غرار تنظيم "داعش" الذي أعلن مسؤوليته عن العملية الإرهابية التي وقعت في ضريح الإمام أحمد ابن الإمام الشيعي الثامن موسى الكاظم في شيراز في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢.

٥- إمكانية تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية:

سوف يتسبب تراجع فرص الوصول إلى صفقة نووية جديدة بسبب استمرار واتساع نطاق الخلافات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، في استمرار الأزمة الاقتصادية الداخلية. وبالطبع، فإن هذه الخلافات تزايدت في أعقاب اندلاع الاحتجاجات؛ بسبب الاتهامات التي توجهها طهران إلى واشنطن بدعمها ومحاولة استغلالها من أجل انتزاع تنازلات من النظام. وقد انعكس ذلك في تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢، التي قال فيها إن "الولايات المتحدة يجب أن تكون مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن أفعالها فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة"، مضيفاً: "إنهم يعلمون أن إيران ليست على استعداد للتفاوض أو تقديم تنازلات تحت أي ضغط أو تهديدات".

ورغم أن إيران أثبتت أنها ما زالت لديها القدرة على تصدير أكثر من مليون برميل نفط يومياً، في التفاف متعمد على العقوبات الأمريكية؛ حيث أشارت تقديرات عديدة إلى أن صادراتها من النفط الخام والمكثفات

في الفترة من أغسطس إلى أكتوبر ٢٠٢٢، تراوحت بين ٨١٠ آلاف وبين ١/٢ مليون برميل نفط يومياً، فإن ذلك لا يقلص حدة الأزمة التي تبدو جلية في استمرار معدل التضخم عند مستوى ٤٠٪ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، ووصول معدل البطالة إلى ١٢٪. ومن دون شك، فإن احتواء تداعيات هذه الأزمة سوف يستغرق وقتاً قد لا يكون قصيراً، حتى لو تم التوصل إلى صفقة نووية في العام القادم.

تصعيد خارجي

يبدو أن التصعيد سوف يواصل تأثيره كمنط رئيسي في العلاقات بين إيران والعديد من القوى الدولية والإقليمية خلال العام القادم، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١- اتساع نطاق التوتر مع الدول الغربية:

يُتوقع أن يتصاعد التوتر بين إيران والدول الغربية خلال ٢٠٢٣، لأسباب عديدة، منها اتهام إيران هذه الدول بدعم الاحتجاجات وبالتدخل في شؤونها الداخلية، خاصةً بعد أن وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال لقائه أربع من ناشطات إيرانيات في ١١ نوفمبر ٢٠٢٢، الاحتجاجات بأنها "ثورة". إلى جانب ذلك، فإن النظام الإيراني تعتمد اعتقال عدد من مواطني تلك الدول خلال الشهور الأخيرة، لدرجة أن عدد المعتقلين الفرنسيين على سبيل المثال وصل إلى سبعة فرنسيين؛ هذا إلى جانب التصعيد الغربي ضد إيران بسبب دعمها العسكري لروسيا في الحرب ضد أوكرانيا، فضلاً عن استمرار التعثر في المفاوضات النووية.

٢- المواجهة بين التصعيد والتهدة بالمنطقة:

يبدو أن سمة المواجهة بين التصعيد والتهدة في المنطقة من جانب إيران سوف تستمر خلال عام ٢٠٢٣؛ إذ إن إيران ما زالت توجه اتهامات إلى بعض الدول، مثل السعودية، بدعم الاحتجاجات، من خلال تمويل بعض القنوات مثل "إيران إنترناشيونال"، ووصل الأمر إلى حد توجيه تهديدات باستهداف السعودية رداً على ذلك؛ حيث قال وزير الأمن؛ إسماعيل خطيب، في ٩ نوفمبر ٢٠٢٢، إنه "لا يوجد ما يضمن استمرار الصبر الاستراتيجي في إيران"، مضيفاً أن "عدم الاستقرار في إيران قد يُنقل إلى الدول المجاورة". وربما لا يمكن استبعاد أن تتجه إيران بالفعل إلى محاولة استهداف مصالح سعودية خلال المرحلة القادمة. لكن في الوقت نفسه، وفي مسار موازٍ، كان لافتاً أن إيران ما زالت حريصة على توجيه رسائل بأنها معنية بتحسين العلاقات مع السعودية واستئناف الحوار الذي عُقد على مدى خمس جولات بين الطرفين في العراق؛ حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية؛ ناصر كنعاني، في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢، إن "تحسين العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية يتماشى مع المصالح المشتركة والمصالح الإقليمية".

لكن النمط التعاوني قد يكون سمة للعلاقات بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مثل الإمارات، وإن كانت العلاقات بين الإمارات (إلى جانب البحرين) وبين إسرائيل سوف تبقى محفّزاً على إجراءات تصعيدية إيرانية تجاهها، وهو ما تكشف عنه، على سبيل المثال، الحملة الإعلامية التي شنتها إيران ضد الزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي؛ إسحق هرتزوغ، إلى كل من الإمارات والبحرين، في ٤ و٥ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣- استمرار الصراع بين إيران وإسرائيل:

يُرجح أن يتواصل الصراع بين إيران وإسرائيل خلال العام الجديد. ورغم أن الاختراقات الأمنية الإسرائيلية داخل إيران تراجعت خلال الشهور الأخيرة، فإنه يُتوقع أن تتصاعد مرة أخرى، خاصةً مع حرص إيران على تطوير برنامجها النووي؛ حيث أعلنت، على سبيل المثال في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢، عن بدء عمليات تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو بنسبة ٦٠٪ وباستخدام أجهزة طرد مركزي من طراز "IR٦"، وتعتز المفاوضات النووية، واستمرار مساعيها لتعزيز حضورها العسكري في سوريا. وعلى ضوء ذلك، لا يمكن استبعاد استمرار الضربات العسكرية الإسرائيلية لمواقع إيران في سوريا، إلى جانب اتجاه طهران إلى الرد على ذلك باستهداف مصالح إسرائيلية في المياه الدولية، على غرار استهداف ناقلة تابعة لرجل أعمال إسرائيلي قبالة سواحل عمان في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢.

٤- تطوير العلاقات مع روسيا والصين:

سوف تدفع الخيارات المحدودة التي يفرضها التوتر الطارئ على العلاقات بين إيران والدول الغربية وإسرائيل وبعض دول المنطقة، الأولى إلى اتخاذ خطوات جديدة لتطوير علاقاتها مع كل من روسيا والصين. وربما تتجه إيران إلى تقديم مزيد من الدعم العسكري إلى روسيا لتعزيز قدرتها على إدارة العمليات العسكرية في أوكرانيا، كما من المتوقع أن تحاول طهران استغلال التوتر الأمريكي-الصيني حول الملف التايواني لدفع بكين إلى رفع مستوى العلاقات الثنائية.

خاتماً،

فإنه على ضوء ذلك، ربما يمكن القول إن ثمة استحقاقات استراتيجية عديدة تبدو في انتظار إيران خلال عام ٢٠٢٣، سوف تحدد بدرجة كبيرة المسارات المحتملة للاحتجاجات الداخلية التي يُتوقع أن تتواصل خلال العام القادم، خاصة أن الأسباب الحقيقية لاندلاعها ما زالت قائمة حتى بعد قيام النظام الإيراني بإلغاء ما تسمى "شرطة الأخلاق"، كما أن هذه الاستحقاقات سوف تفرض انعكاسات مباشرة، سواء على المسارات المحتملة للمفاوضات النووية، أو على المواجهات العسكرية المفتوحة مع إسرائيل، أو على حدود التحسن التي يمكن أن تطرأ على العلاقات مع بعض دول الجوار، وفي مقدمتها السعودية.



ما الذي يحمله عام 2023 للحرب في أوكرانيا؟

***معهد توني بلير للتغير العالمي**

من الواضح أن أوكرانيا قد اجتازت المرحلة الأولى من الحرب بنجاح أكبر من المتوقع سوء من قبل مؤيديها أو منتقديها، بينما فشلت روسيا في تحقيق طموحاتها العسكرية.

وبالرغم من أن المد بدأ يتحول لصالح أوكرانيا خلال الأشهر القليلة الماضية، فإن أداء أوكرانيا خلال هذا الشتاء، وهجماته المحتملة في الربيع ستكون حاسمة في مسار الحرب في عام ٢٠٢٣.

وذكر التحليل أنه من الواضح حتى الآن، أن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» لم يبالغ فقط في تقدير قدرة جيشه، بل قلل أيضاً من قوة مقاومة أوكرانيا واستعداد حلفائها لتقديم المساعدة لها.

ومنذ بداية الصراع في فبراير/شباط المنصرم، فقد الجيش الروسي ما يقدر بنحو ١٠٠ ألف جندي، وأصبح «بوتين» يواجه ضغوطاً في الداخل وكذلك في الخارج. ومع استمرار روسيا في إطلاق الصواريخ على المدن والبنية التحتية الأوكرانية، استجاب حلفاء أوكرانيا للدعوات المطالبة بإرسال أنظمة دفاع جوي أفضل

مع اقتراب عام ٢٠٢٢ من نهايته، تدخلت الحرب الروسية في أوكرانيا مرحلة جديدة، حيث تنوع روسيا من تكتيكاتها العسكرية وتستمر أوكرانيا في تحقيق مكاسب في ساحة المعركة.

وبعد مرور ما يقرب من ١٠ أشهر على بدء اندلاع الحرب، شرعت روسيا في تصعيد الصراع خارج ساحة المعركة من خلال تكتيكات مثل الضربات الصاروخية والهجمات الإلكترونية ضد أوكرانيا، فضلاً عن ضم ٤ مقاطعات أوكرانية وتعبئة جنود الاحتياط العسكريين.

وفي غضون ذلك، التزمت الولايات المتحدة بدعم أوكرانيا، بما في ذلك المعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار بمجرد انتهاء الحرب. على الرغم من الزخم الذي تتمتع به أوكرانيا، فمن المرجح أن يستمر الصراع مع احتمال استئناف القتال العنيف في الربيع.

ووفق تحليل أورده معهد «توني بلير للتغير العالمي» ومقره لندن، وترجمه الخليج الجديد، فإن

حلفاء أوكرانيا أساسية لتشكيل تقدم هذه المرحلة التالية من نزاع.

وبالفعل رأينا سلوفاكيا تعلن عزمها على تصنيع ذخيرة لأوكرانيا، لكن هذا يجب أن يكون جهدا دوليا متضافرا. وبعبارة أخرى، فإن تجنب التراخي هو المفتاح. ومع وجود عجز في الميزانية يبلغ ٣٨ مليار دولار لعام ٢٠٢٣، يعاني الاقتصاد الأوكراني بالفعل من ضغوط لا يمكن تحملها.

ونظراً لأن الصراع يبدو أنه سيستمر يمكن بسهولة تقويض الأداء القوي في ساحة المعركة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة بشكل متزايد.

وأكد التحليل على ضرورة أن يكون لدى حلفاء أوكرانيا رؤية لتأمين أوكرانيا على المدى القصير واستراتيجية إعادة الإعمار بعد الحرب. من خلال الاستثمار الفعال، يمكن أن يسهل تعافي أوكرانيا اندماجها مع الاتحاد الأوروبي.

تصف خطة التعافي الأوكرانية، التي صدرت في يوليو/ تموز ٢٠٢٢،

الهدف المتمثل في تسهيل «نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع العادل للثروة» إلى جانب الاندماج في سلاسل القيمة في الاتحاد الأوروبي. وخلص التحليل إلى أنه مع اقتراب ٢٠٢٢ من نهايته فإن الحرب تكاد تكون متوازنة ولكن على نحو غير مستقر.

من جهة لا يمكن لروسيا الآن أن تكسب الحرب وفقاً للشروط التي وضعت في الأصل لتحقيقها: السيطرة الكاملة على أوكرانيا. من ناحية أخرى، فإن «بوتين» لا يستطيع تحمل خسارتها.

وفي الوقت ذاته، فإن أوكرانيا مجهزة بشكل جيد بما يكفي الآن لعدم خسارة الحرب، لكنها ليست مجهزة بشكل كافٍ حتى الآن للفوز في الحرب بشكل نهائي.

لحماية السكان المدنيين والبنية التحتية الحيوية في البلاد.

أحدث مثال على ذلك هو إعلان الرئيس الأمريكي «جو بايدن» خلال زيارة الرئيس «فولوديمير زيلينسكي» أن الولايات المتحدة ستزود أوكرانيا بنظام دفاع جوي باتريوت.

هذه الردود السريعة هي أخبار جيدة، لكنها لا تتناسب مع الاستعداد الاستباقية اللازمة لأوكرانيا.

فمع إجبار الجيش الروسي على اتخاذ المزيد من ردود الفعل الأخيرة - لا سيما تلك التي تصبح فيها الوفيات المدنية والهجمات على البنية التحتية الحيوية شائعة بشكل متزايد - يحتاج حلفاء أوكرانيا إلى مساعدته على البقاء متقدماً بخطوة، وتحديد ومعالجة نقاط الضعف في القدرات الدفاعية لأوكرانيا بشكل استباقي.

ومع تغير طبيعة الحرب، يحتاج حلفاء أوكرانيا إلى ضمان توافق دعمهم مع احتياجات البلاد. وعلى الرغم من النجاح الملحوظ

للهجمات المضادة الأخيرة في أوكرانيا، هناك أمل ضئيل في إنهاء فوري للصراع.

وهذا يعني أنه على المدى القصير، ستكون المهمة الأكثر أهمية لحلفاء أوكرانيا هي تجهيز البلاد للحرب التقليدية التي طال أمدها.

جزء من هذا، بالطبع، هو الاستمرار في توفير الأسلحة والمعدات العسكرية، والعمل عن كثب مع الجيش الأوكراني لسد الثغرات في قدراتهم.

ومع ذلك، فإن مجرد بناء القدرات الهجومية لن يكون كافياً لمساعدة أوكرانيا خلال الأشهر المقبلة. حيث يحتاج حلفاء أوكرانيا أيضاً إلى الاعتراف بأن هذه مسألة تتعلق بالقدرة بقدر ما تتعلق بالإمداد

وستكون آليات التدريب والتنسيق التي يوفرها

أداء أوكرانيا خلال الشتاء وهجماته في الربيع ستكون حاسمة في مسار الحرب



روسيا وأوكرانيا.. تسلسل زمني بأبرز محطات الحرب في 2022

شكلت الحرب في أوكرانيا ذروة أزمات العام ٢٠٢٢؛ عاش العالم أسابيع طويلة من التوتر والتصريحات والتكهنات وسيل من التقارير الاستخباراتية انتهت مع بداية أكبر حرب على الأرض الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية.

هكذا كانت البداية.. لكن من يكتب النهاية؟

حشد عسكري روسي واسع في شمال وشرق وجنوب أوكرانيا في ٢١ فبراير، تبعه دخول القوات الروسية إقليم دونباس من الشرق. ثم أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن إجراء عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا في ٢٤ فبراير.

لتتوالى بعدها محطات الحرب التي وضعت العالم على بعد خطوة واحدة غير محسوبة من «الإبادة النووية» طبقاً لتعبير الأمين العام للأمم المتحدة.

فبراير.. روسيا تبدأ عملياتها العسكرية في أوكرانيا

بعد أشهر من حبس الأنفاس وتوقعات مختلفة بشأن اقتحام روسي محتمل لأوكرانيا، جاء تاريخ ٢٤ فبراير حاسماً، عندما أعلن بوتين عن بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا. وقال إنه يستهدف «نزع السلاح من أوكرانيا واجتثاث النازية منها».

تمكنت القوات الروسية في بداية الاجتياح من السيطرة على نطاقات واسعة من مقاطعة خيرسون الاستراتيجية الواقعة جنوبي أوكرانيا.

بدأ الجيش الروسي منذ ٢٦ فبراير توسيع نطاقات هجماته في أوكرانيا «على الاتجاهات كافة» بعد صدور أوامر عليا.. في اليوم نفسه أعلن الاتحاد الأوروبي -في خطوة غير مسبوقة آنذاك- عن الشروع في شراء أسلحة لتسليمها لأوكرانيا. كما بدأ في فرض عقوبات على موسكو تصاعدت حدتها حتى نهاية العام بحزم متتالية من العقوبات. قبل نهاية شهر فبراير، وتحديدًا في يوم ٢٨، دخلت روسيا وأوكرانيا في مفاوضات، وضع كل من الطرفين خلالها اشتراطاته، وحددا سلسلة الأولويات، لكنها تعثرت فيها بعد ولم تصل حد التهدة أو تجميد الصراع.

مارس.. القوات الروسية تواصل التقدم شرقا

مع مطلع شهر مارس، واصلت القوات الروسية التقدم، واقتربت من السيطرة على أول مدينة أوكرانية كبيرة، وهي خاركييف (شمال شرقي البلاد)، بينما من جانبها أعلنت الولايات المتحدة في الثامن من الشهر نفسه عن فرض حظر على الغاز والنفط الروسيين في إطار سلسلة تتابع حلقاتها لاحقاً على مدار العام من العقوبات الغربية والأمريكية. على الجانب الآخر، كانت أوكرانيا تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي بشكل سريع بعد بدء العملية العسكرية، لكن في العاشر من الشهر ذاته تبذرت أحلام كييف في الانضمام، بعد رفض الدول الأعضاء طلب الرئيس الأوكراني بانضمام سريع لبلاده رداً على العملية العسكرية في روسيا، فيما أقر الاتحاد مواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا. وفي خطٍ متوازٍ مع هذا الدعم، أقر حلف الناتو في الرابع والعشرين من الشهر نفسه تسليح أوكرانيا للتصدي لتهديدات بهجمات كيميائية أو نووية.

أبريل.. وقائع مقاومة مصنع آزوفستال للصلب

محطة بارزة من محطات الحرب شهدتها شهر أبريل، عندما أعلنت السلطات الأوكرانية استعادة السيطرة على منطقة كييف، وذلك بعد انسحاب القوات الروسية (التي قامت بعملية إعادة تمركز باتجاهي الشرق والجنوب نهاية مارس). في الثامن من الشهر نفسه، أعلنت أوكرانيا عن توجيهها ضربة صاروخية على موسكو (سفينة حربية روسية في البحر الأسود) أدت لغرقها. بينما كان الروس يحاولون محاولات السيطرة على منطقة ماريوبول (جنوب شرقي أوكرانيا) لما تتمتع به من أهمية استراتيجية. وفي ٢١ أبريل، أعلن فلاديمير بوتين السيطرة النسبية على المدينة، في وقت كان لا يزال ما يصل لألفي جندي أوكراني آنذاك يقامون من داخل مصنع آزوفستال للصلب، رفقة قرابة الألف مدني، قاوموا حتى منتصف مايو. في نفس الوقت صدرت تقارير غربية تزعم «استخدام موسكو أسلحة كيميائية» في ماريوبول. مع التطورات الميدانية المتسارعة، أقرت كييف في ٢٧ أبريل بحقيقة تقدم القوات الروسية في الشرق وسيطرتها على مدن عديدة في إقليم الدونباس.

مايو.. انتصار استراتيجي روسي

تمكنت روسيا في شهر مايو من تحقيق «انتصار استراتيجي» بالسيطرة على ماريوبول لما تتمتع به المدينة من أهمية اقتصادية (لا سيما في صناعة التعدين) وعسكرية، وذلك بعد السيطرة على مصنع آزوفستال. بعد السيطرة على المدينة المطلة على بحر آزوف، بقيت على الجانب الآخر في الشرق مدينتا سيفيرودونيتسك وليفيتشانسك كآخر جيب للقوات الأوكرانية في لوغانسك آنذاك. في ٢٨ مايو، تمكنت القوات الموالية لروسيا من السيطرة على مدينة ليमान، التي تشكل مركزاً مهماً للسكك الحديدية في منطقة دونيتسك.

وشهد الشهر نفسه تواصل حلقات الدعم الغربي لأوكرانيا، عندما تعهدت مجموعة السبع بتقديم ١٩/٨ مليار دولار، كما وافق الكونغرس الأمريكي، في ١٩ مايو، على تقديم ٤٠ مليار دولار دعماً لجهود الحرب في أوكرانيا. في ٣٠ مايو أقر الاتحاد الأوروبي اتفاقاً للسماح بخفض وارداته من النفط الروسي بنسبة ٩٠ بالمئة بحلول نهاية العام.

يونيو.. ٢٠٠ قتيل أوكراني يومياً

في سياق تواصل الدعم الأمريكي، تعهدت الولايات المتحدة، مطلع شهر يونيو، بإرسال أنظمة صاروخية إلى أوكرانيا، بينما هدد الرئيس الروسي على أثر ذلك بضرب أهداف جديدة إذا أمدت أمريكا كييف بصواريخ بعيدة المدى. وقدر الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، حينها نسبة سيطرة الروس بالأراضي الأوكرانية بنحو ٢٠ بالمئة.. في الوقت الذي نقلت فيه تقارير عن مسؤول روسي قوله إن ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ جندي أوكراني يقتلون يومياً في المعارك. تزامنت تلك التقديرات مع تكثيف القوات الروسية قصفها المدفعي في دونباس، واحتدام القتال في «سيفروودونتسك»، قبل أن يعلن حاكم لوغانسك في ٢١ يونيو عن أن القوات الروسية سيطرت على مدينة سيفروودونتسك الاستراتيجية. فيما انتهى شهر يونيو بتطور دراماتيكي بانسحاب القوات الروسية من «جزيرة الثعبان»، بعد أن بررت موقفها آنذاك بكونه «بادرة حسن نية».

يوليو.. انفراجة في تصدير الحبوب

في الثالث من يوليو وبعد إحكام السيطرة على سيفروودونتسك وليسيتشانسك، أعلنت القوات الروسية السيطرة على منطقة لوغانسك، فيما تبقى أمامها منطقة دونيتسك لإحكام قبضتها على إقليم دونباس بأكمله آنذاك. وأمام هذا التقدم الروسي، أعلن وزير الدفاع الأوكراني في ١١ يوليو عن مساعي بلاده لتشكيل جيش من مليون جندي بأسلحة مقدمة من الناتو؛ لاسترداد جنوب البلاد من القوات الروسية. كما أعلن الرئيس الأوكراني لاحقاً في ٢٤ يوليو اتجاه قوات بلاده نحو خيرسون الواقعة تحت سيطرة الروس. على الجانب الآخر، شهد الشهر نفسه تطوراً مهماً في سياق معالجة تبعات الحرب على الأمن الغذائي حول العالم، وذلك بتوقيع اتفاق في إسطنبول للسماح بتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود. بينما على الجانب الآخر، وفي ٢٥ يوليو، أعلنت غازبروم الروسية مزيداً من خفض إمدادات نورد ستريم ١ إلى الاتحاد الأوروبي.

أغسطس.. شبح «الكارثة النووية»

مع تلك التطورات، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، واحداً من أشهر تحذيراته خلال العام، عندما قال إن «العالم على بعد خطوة واحدة غير محسوبة من الإبادة النووية» مع احتدام المعارك في أوكرانيا. جاء ذلك في وقت تبادلت فيه روسيا وأكرانيا الاتهامات بخصوص قصف استهدف محطة زابوريجيا النووية (جنوبي أوكرانيا) في الخامس من أغسطس، وسط تحذيرات من «كارثة نووية محتملة». وفي ١١ أغسطس، هزت سلسلة من الانفجارات قاعدة ساكي الواقعة في غرب شبه جزيرة القرم، تلا ذلك في ٢٠ أغسطس هجوم بطائرة مسيرة استهدف أسطول البحر الأسود الروسي في شبه الجزيرة. استطاعت أوكرانيا بعد ذلك إحراز تقدم في بعض المناطق التي تسيطر عليها روسيا، في وقت أقرت فيه الولايات المتحدة حزمة مساعدات جديدة لكيف بقيمة ٧٧٥ مليون دولار، كما تعهد الرئيس بايدن بمساعدات عسكرية لكيف.

بنحو ٣ مليارات دولار.

عملت روسيا على تقوية موقفها ميدانياً، وهو ما ظهر من خلال أوامر أصدرها الرئيس الروسي بزيادة أعداد القوات الروسية بنسبة ١٠ بالمئة، فضلاً عن الإعلان في نهاية أغسطس عن توقف إمدادات الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب غازبروم ١ قائلة إنه بحاجة إلى إصلاحات، ما أدى لتسجيل أسعار الغاز لاحقاً ارتفاعاً قياسياً في أوروبا.

سبتمبر.. روسيا تضم ٤ مناطق في استفتاء شعبي

تطورات دراماتيكية للأحداث الميدانية شهدتها شهر سبتمبر، عندما تمكنت القوات الأوكرانية من تحقيق تقدم على أكثر من جبهة، بينما نجحت روسيا في استفتاء شعبي في ضم أربع مناطق أوكرانية إليها في ٢٩ سبتمبر. في ١١ سبتمبر، أعلنت كييف عن مكاسب عسكرية كبيرة بعد هجوم سريع على القوات الروسية شرقي البلاد، أدى لانسحاب روسي من بلدات رئيسية. كما أعلن الجيش الأوكراني عن أنه اكتشف «مئات الجثث في مقبرة جماعية» في مدينة إيزيوم التي سيطر عليها من القوات الروسية. ومع تلك التقدّمات الأوكرانية، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في ٢١ سبتمبر، التعبئة العسكرية الجزئية وسط استنكار غربي للقرار.

أكتوبر.. القوات الأوكرانية تواصل التقدم جنوباً

واصلت القوات الأوكرانية التقدم جنوباً في شهر أكتوبر، وهو الشهر الذي شهد انسحاب القوات الروسية من مدينة ليلمان (التي سبق وسيطرت عليها في شهر مايو الماضي)، بينما كان استهدفت أكبر حملة قصف جوي روسي مدناً أوكرانية بعد تفجير جسر القرم. ومع تقدم القوات الأوكرانية، بدأت روسيا في ١٣ أكتوبر في إجلاء المدنيين من خيرسون، وهي العملية التي أتمتها موسكو في ٢٨ أكتوبر استعداداً لمعركة خيرسون.

نوفمبر.. انسحاب روسي من خيرسون

ضمن جهود التعبئة وزيادة القدرات العسكرية، أعلنت روسيا في الخامس من نوفمبر عن السماح باستدعاء جنود الاحتياط ليشمل المدنيين بجرائم خطيرة الذين غادروا السجن مؤخراً. ميدانياً، وفي التاسع من الشهر نفسه، تلقى الجيش الروسي أوامر بالانسحاب من مدينة خيرسون، وهو ما اعتبره الرئيس الأوكراني «بداية النهاية للحرب».

ديسمبر.. تحذيرات من «هجوم بري محتمل» مطلع ٢٠٢٣

رغم التفاؤل الذي دب بصفوف القوات الأوكرانية، حذرت الحكومة في كييف في ١٦ ديسمبر، من أن روسيا تخطط لهجوم بري واسع النطاق مطلع العام المقبل ٢٠٢٣. اتهم الجيش الأوكراني في مطلع الشهر نفسه روسيا باستخدام صواريخ ذات قدرة نووية برؤوس حربية غير متفجرة، من أجل استنزاف قدرات الدفاعات الجوية الأوكرانية. لكن على الجبهة الأخرى، وفي السابع من ديسمبر قال بوتين إن خطر الحرب النووية يتصاعد، لكنه أشار إلى أن بلاده لن تكون البادئة في استخدام أسلحتها النووية.

سلسلة من الحروب في حرب واحدة.. متى تنتهي؟

وفيما يحبس العالم أنفاسه انتظاراً لمآلات الحرب القائمة في شرق أوروبا، فإن سيناريوهات توسع نطاقات الحرب وأمدّها لا يزال مطروحاً وبقوة في ضوء التطورات على الأرض، إلى جانب سيناريوهات أخرى متفاوتة الخطورة، من بينها سيناريو استمرار الحرب حتى العام ٢٠٣٠، الذي تحدث عنه رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان. وذلك في ظل عدم وجود بوادر لإنهاء تلك الحرب أو الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سياسي سلمي يُنهي واحدة من أخطر الأزمات التي تعبر في مضمونها عن «سلسلة من الحروب في حرب واحدة» تقود إلى حرب عالمية ثالثة.

وبينما يدخل العالم العام ٢٠٢٣ فإن آمال التوصل لمقاربات سياسية -رغم تعقد الأزمة- لا تزال قائمة، لا سيما في ظل تبعاتها السلبية على مختلف الأطراف، بما في ذلك أوروبا التي تبدو كمن أطلق النار على قدمه بالعقوبات المفروض على روسيا.. فهل يحمل العام الجديد بشائر نهاية الحرب؟ وما هو السيناريو الذي يُمكن من خلاله الوصول إلى هذه النتيجة؟

موسكو تحذّر الغرب من تصعيد «الحديث النووي»

الى ذلك وبعد يوم من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استعداداته للتفاوض بشأن أوكرانيا، وجه وزير الخارجية سيرغي لافروف، هجوماً قاسياً، قائلاً إن كييف والغرب يسعيان لتدمير بلاده وإن على أوكرانيا تلبية مطالب موسكو وإلا سيفرضها الجيش الروسي بالقوة.

ونقلت وكالة «تاس» الرسمية للأنباء عن لافروف قوله في وقت متأخر من مساء الاثنين، قوله إن سياسة الغرب التي تستهدف احتواء روسيا خطيرة للغاية، مشيراً إلى أنها تنطوي على مخاطر الانزلاق إلى صدام مسلح مباشر بين القوى النووية. وأضاف: «التكهنات غير المسؤولة بأن روسيا على وشك استخدام الأسلحة النووية ضد أوكرانيا، يتم إطلاقها باستمرار في الغرب». وأشار لافروف إلى أن موسكو كررت مراراً، أنه لا يمكن أن يكون هناك رابحون في حرب نووية «ويجب ألا يتم إطلاق العنان لها أبداً». واتهم السياسيين الغربيين بأنهم يعملون على شحذ الخطاب بشأن هذه القضية، وهم الذين يجب أن يُسألوا عما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر في عام ٢٠٢٣. قائلاً: «إننا نلاحظ بقلق بالغ الحملة الدعائية في الولايات المتحدة والغرب بشكل عام حول موضوع الأسلحة النووية».

وقال لافروف: «يعلم العدو جيداً مقترحاتنا لنزع السلاح والقضاء على النازية في الأراضي التي يسيطر عليها النظام وإزالة التهديدات النابعة من هناك لأمن روسيا، بما في ذلك أراضيها الجديدة». ومضى يقول: «الأمر بسيط: نفذوه من أجل مصلحتكم وإلا فإن الجيش الروسي سيحسم الأمر».

وقال لافروف: «ليس سراً أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي هو هزيمة روسيا في ميدان المعركة كوسيلة لإضعاف بلدنا بدرجة كبيرة أو حتى تدميرها». وأعاد لافروف تأكيد أن روسيا والولايات المتحدة لا يمكن أن تحظيا بعلاقات طبيعية، وألقى باللوم في ذلك على إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن. ورفضت كييف وحلفاؤها الغربيون عرض بوتين عقد محادثات في ظل قصف القوات الروسية للمدن الأوكرانية بالصواريخ والقذائف، واستمرار موسكو في مطالبة كييف بالاعتراف باحتلالها خمس أراضيها، وتؤكد كييف أنها ستقاتل إلى أن تنسحب روسيا من جميع أراضيها.

*سكاي نيوز، روسيا اليوم



كيفين رود:

العام الذي انقسم فيه العالم

*بروجيكت سنديكيت

يوضح تقرير العمل الذي قدّمه الرئيس شي جينبينغ في المؤتمر الوطني الـ ٢٠ للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر، أن صناع السياسات الاقتصادية الصينية سيؤكدون أهمية قطاع الشركات المملوكة للدولة، وسيطرة الحزب، واكتفاء الاقتصاد الوطني ذاتياً، فضلاً عن التأكيد الجديد على توزيع الثروة عام ٢٠٢٣ وما بعده، وينطوي هذا على تصحيح كبير للسياسات بعيداً عن التأكيد على قوى السوق، والقطاع الخاص، والتكامل الاقتصادي الدولي الكامل الذي رأيناه في عقود سابقة في عهد دنغ شياو بينغ، وجيانغ زيمين، وهو جينتاو.

يبدو أن أي محاولة لاستشراف مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية عام ٢٠٢٣ لا بدّ أن تكشف عن مشهد من انعدام اليقين، ولا يقتصر الأمر على الهدف الاستراتيجي الأعظم المتمثل بالحفاظ على السلام عبر مضيق تايوان، بل هناك أيضاً علاقات الصين المشحونة غالباً مع قوى أخرى مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، والهند، وأوروبا، إضافة إلى روابطها مع أصدقاء مشاكسين مثل روسيا، فضلاً عن ذلك، هناك التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد الصيني سيهبط بأمان أو سينهار في العام المقبل.

الأجور المنخفضة، والتصنيع الكثيف العمالة بغرض التصدير، والمستويات المرتفعة من استثمارات الدولة في البنية الأساسية، وفي هذا الصدد، عندما ندقق بعناية في تقرير عمل مؤتمر الحزب، يتبين لنا أن الاختبار سيكون ما إذا كان صناع السياسات بالصين يعتزمون الاستمرار في ملاحقة الإصلاح الضريبي وتدابير الضمان الاجتماعي، مثل إعانات دعم الأطفال ورعاية المسنين، لرفع الدخل المتاح للأسر الصينية وتعزيز الاستهلاك الكلي، أم لا.

وفضلاً عن هذه التدابير، سيكون من المهم تحليل تأثير أجندة «الرخاء المشترك» الجديدة في الصين، إضافة إلى اللغة الجديدة التي تبناها تقرير عمل المؤتمر حول الضوابط التنظيمية الجديدة التي تحكم تراكم الثروة، لمعرفة ما إذا كان هذا سيؤدي إلى قدر أكبر من إعادة توزيع الثروة لمصلحة الأسر المتوسطة، ولكن من منظور اقتصادي، يشكّل هذا أهمية بالغة في تحديد ما إذا كان الاستهلاك المحلي الخاص سيعوض عن نقاط الضعف الناجمة عن التركيز على الأيديولوجية، وعلوم مرض فيروس كورونا التي نشأت خلال عام ٢٠٢٢.

وكان من المرجح أن يُفضي اجتماع شي جينبينغ مع الرئيس الأمريكي جو بايدن في إطار قمة مجموعة ال ٢٠ في بالي خلال نوفمبر الماضي إلى خلق الفرصة لتثبيت استقرار العلاقات الثنائية، وإن كان هذا لا ينبغي له أن يعادل جهداً شاملاً لتطبيع العلاقات، ومن الناحية التكتيكية، يبدو أن كلا من الجانبين خلص إلى أن الأمر يستحق العمل على إيجاد الطرق والسبل اللازمة لاحتواء الانقسام الدبلوماسي بينهما في الأمد

مع ذلك، يظل السؤال الرئيسي عام ٢٠٢٣ هو، إلى أي مدى قد يستمر هذا الإصرار الأيديولوجي على تغليب الدولة على السوق في عرقلة الأداء الاقتصادي العام بالصين؟ ويبدو من المرجح أن تؤدي إعادة التأكيد على دور الدولة في قطاع التكنولوجيا (على حساب عمالقة التكنولوجيا السابقين مثل Alibaba، Tencent، و JD، و Didi، و ByteDance) إلى منع الإبداع التكنولوجي وتطبيقاته التجارية من البقاء كمحرك للنمو القوي، كما كان في الماضي، علاوة على ذلك، من المرجح أيضاً أن يفرض تقليص المديونية المستمر في قطاع العقارات الصيني عبئاً ثقيلاً على النمو الاقتصادي.

وإلى جانب هذه العوامل الأيديولوجية، تعاني الصين وضعاً ديموغرافياً غير مواتٍ، فضلاً عن استمرار حالة انعدام اليقين بشأن مستقبل نظام إدارة «كوفيد ١٩» المحلي

في الصين، وكل هذا يشكل نَسَقاً مهولاً من الرياح الاقتصادية المعاكسة، لذا، يبدو أن صناع السياسات في الصين يرون أن أفضل الوسائل وأكثرها أماناً لدفع النمو الصيني مرة أخرى نحو الهدف ٦ في المئة عام ٢٠٢٣ يكمن في التجربة الناجحة بالماضي، صافي الصادرات القوي والاستثمار من جانب الدولة في البنية الأساسية.

ولكن ماذا عن الجهود التي يبذلها النظام لتعزيز الاستهلاك المحلي الخاص؟... كان المفترض أن يعمل هذا كمحرك رئيس للتنمية الاقتصادية بالصين في الأمد البعيد، حيث بدأ صناع السياسات قبل ١٠ سنوات السعي إلى تصميم نموذج جديد للنمو لا يعتمد على

هناك التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد الصيني سيهبط بأمان أو سينهار

ينتج عن هذا قيام وزير الخارجية الامريكية أنتوني بلينكين بزيارة مقترحة لبكين خلال الفترة من فبراير إلى مارس ٢٠٢٣.

والواقع أن آليات من هذا القبيل ليست موضع ترحيب أقل، لكونها محدودة الغرض، فسيحدد محتواها (أو افتقارها إلى المحتوى) ما إذا كان بوسع الجانبين تحقيق بعض التخفيف المستدام للتوترات بينهما.

ومن الواضح أن حالة العلاقة الثنائية الأكثر أهمية في العالم ستؤثر على بلدان أخرى خلال عام ٢٠٢٣، وسيكون التأثير أشد وضوحاً في أوروبا، حيث ستسعى الولايات المتحدة إلى مضاعفة جهودها لتأمين الدعم الأوروبي لحظر تصدير

أشباه الموصلات الذي أعلنته من جانب واحد في أكتوبر، وتشكل القيود الأخيرة أهمية بالغة، ذلك أن إعلانها من دون دعم أوروبي يشير إلى مستوى المقاومة الأوروبية، وفي بعض الحالات العداء تجاه هذه المحاولة

الامريكية المباشرة لتحقيق فصل تكنولوجي جوهري مع الصين.

وينبغي لقادة أوروبا أن يستعدوا عام ٢٠٢٣ لمزيد من الجهود الامريكية لجلب الأوروبيين إلى جانب النظام الجديد، سيتذكر الجانبان المناوشات الوحشية في السنوات السابقة بشأن فرض الحظر التكنولوجي على شركة هواوي واستخدام معداتها الخاصة بشبكات الجيل الخامس من الاتصالات (5G) في مختلف أنحاء أوروبا، وقد خلصت الولايات المتحدة إلى أن جهودها كوفئت بمستوى مرتفع من الامتثال الأوروبي.

ومن المحتمل أن تحاول تحقيق ذات النتيجة

القريب، دون السعي إلى إصلاحه، فضلاً عن ذلك، يبدو أن نوايا الصين الاستراتيجية في الأمدين المتوسط والبعيد فيما يتصل بتايوان تظل ثابتة دون أي تغيير.

وإذا كان لنا أن نستخلص أي شيء في هذا الصدد،

فقد تشير القراءة المتأنية للغة المستخدمة في عرض المعلومات من جانب المسؤولين الصينيين بشأن القمة بين بايدن وشي إلى تصلب موقف الصين بشأن تايوان، فلأول مرة يشير شي إلى تايوان على أنها «خط أحمر لا يجوز تخطيه» في العلاقات الامريكية - الصينية، علاوة على ذلك، يشير هذا إلى موقف الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان باعتباره «الأساس

للعلاقة السياسية بين

البلدين»، ولا يوحي أي من الموقفين بظهور أي قدر من المرونة التكتيكية من جانب الصين بشأن هذه المسألة الأساسية.

ولكن على الرغم من هذا التشدد النسبي،

تحتوي قراءات القمة على لغة جديدة من الجانبين الصيني والامريكي حول إمكانية إيجاد آلية استقرار جديدة في الأمد القريب إلى المتوسط، على سبيل المثال، أشار شي جينبينغ إلى ضرورة إيجاد «سبل حماية» جديدة للعلاقة الثنائية من أجل تجنب الأزمات والصراع، واستخدم شي لغة جديدة أيضاً فيما يتصل بالحاجة إلى «شبكة أمان في المجال الأمني» للتخفيف من هذه المخاطر بدرجة أكبر، إضافة إلى هاتين الصيغتين اللغويتين الجديتين، أصدر شي تفويضاً لكبار المسؤولين «بالحفاظ على الاتصالات الاستراتيجية» بين الجانبين، بما في ذلك إعادة تشكيل مجموعة العمل الامريكية - الصينية، وقد

من الواضح أن حالة العلاقة الثنائية الأكثر أهمية في العالم ستؤثر على بلدان أخرى

ويتعيّن على بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ال ١٠ أن تحافظ على قدر من التساوي في المسافة بينها وبين الولايات المتحدة والصين، وهذا من شأنه أن يعمل على تعظيم مصالحها السياسية والأمنية مع الأمريكيين في أغلب الحالات، في حين يعمل أيضاً على تعظيم مصالحها التجارية والاستثمارية مع الصين، ويتبقى لنا أن نرى ما إذا كان بوسع «آسيان» إيجاد التوازن المستدام.

لكل هذا، يلوح عام ٢٠٢٣ في الأفق باعتباره عاماً ديناميكياً آخر في الاقتصاد السياسي المحلي في الصين، وعلاقاتها بالولايات المتحدة، وتأثير تلك العلاقة على بلدان أخرى، وسيظل اقتصاد بكين يواجه تحدي النمو في الأرجح، وقد تستقر علاقتها مع واشنطن عندما يتعلق الأمر بالقيم الصافية (ما لم يقع حدث خارجي مزعزع للاستقرار،

خصوصاً إذا كان ناشئاً عن العملية السياسية المحلية في تاوان أثناء الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية المقبلة بالجزيرة عام ٢٠٢٤)، وسيستمر ظهور التوترات الناشئة عن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في مختلف أنحاء أوروبا وآسيا، على مدار العام، وما بعده على نحو يكاد يكون مؤكداً.

* كيفين رود رئيس وزراء أستراليا مرتين، ورئيس جمعية آسيا، ومؤلف كتاب «الحرب التي يمكن تجنبها... مخاطر الصراع الكارثي بين الولايات المتحدة والصين في عهد شي جينبينغ».

بالاستعانة بهذه الجولة الجديدة من حظر التصدير. كما سيشهد العام المقبل جدالاً جديداً حول علاقات الهند الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وسيكون الدعم الهندي لجزء كبير من الإطار الاقتصادي لمنطقة الهادئ- الهندي، الذي أطلقتها الولايات المتحدة عام ٢٠٢٢، موضع اختبار فيما يتصل بمدى استعداد كلا الجانبين لملاحقة علاقات اقتصادية أعمق، وخلصت الهند بوضوح إلى أن إقامة علاقة سياسية أو اقتصادية طبيعية مع الصين أمر بعيد المنال، بسبب التأثير المترتب على التوغلات الصينية المتكررة على طول الحدود الصينية - الهندية خلال رئاسة شي جينبينغ، والآن، ينفتح الاقتصاد

الهندي بالفعل على الغرب بدرجة أكبر، مع تفاوض الهند على اتفاقيات تجارة حرة بالفعل مع أستراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، مما يترك

الباب مفتوحاً أمام احتمال العودة إلى المشاركة الاقتصادية مع الولايات المتحدة ذاتها (الاعتماد بدرجة كبيرة على تضاؤل مشاعر الحماية في كل من البلدين). أما عن تأثير العلاقات الأمريكية - الصينية على جنوب شرق آسيا، وعلى آسيا في عموم الأمر، فسيظل التشعب الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي المتزايد يتردد صده في مختلف أنحاء المنطقة، وسيخلق هذا حالة من عدم الارتياح المستمر في كوريا الجنوبية، وسيكون أقل إزعاجاً لليابان بدرجة كبيرة، وإن كان سيستمر في فرض الضغوط على أستراليا، وبعيداً عن هذه الدول الثلاث الحليفة للولايات المتحدة أمنياً، سيكون البحث مستمراً عن الاستقلالية الجيوسياسية،

سيظل الشعب الجيوسياسي المتزايد يتردد صده في مختلف أنحاء المنطقة



عمرو موسى:

حروب باردة جديدة... ونذر اضطراب إقليمي

العالم جراء وباء «كوفيد - ١٩». عاد الناس يسافرون ويجتمعون ويرتادون المطاعم والمقاهي، ويُقبلون على الشراء ويستعيدون عاداتهم الاستهلاكية (ولو جزئياً) بسبب الأوضاع الاقتصادية الدولية المرتبكة).

< كان العام ٢٠٢٢ أيضاً عام التفكير فيما جرى، وتقييم نتائج أحداث العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ معاً، وعلاقتها بفشل النظام متعدد الأطراف في مواجهة «كوفيد»، والتأخر في تعبئة الآليات الدولية في شحذ التعاون الثنائي والإقليمي والدولي إزاءه، وكيفية ضمان عدم تكرار ذلك. وهو ما أدى إلى تصاعد الحديث عن ضرورة تجديد النظام الدولي الحالي، وإعادة الروح إليه والمصادقية

مخاوف من احتمالات ظهور أوكرانيا أو أوكرانيا في الشرق الأقصى أرضاً ومياهاً اقتربت نهاية العام، وأصبحت عبارة «حصاد العام» تتردد في أوساط إعلامية وبحثية ودبلوماسية متعددة. ولا شك أن مفكرين ومتابعين كُثراً سوف يتعرضون لهذا «الحصاد» بالبحث والنشر مما سوف يفيدنا نحن القراء كثيراً.

ولهذا سوف أكتفي بإيراد عدد من الملاحظات عن عام ٢٠٢٢، وبالتعبير عن بعض الآمال بالنسبة لعام ٢٠٢٣.

< كان هذا العام ٢٠٢٢ عام اليقظة، أو بتعبيرنا العربي عام «الفوقان» من الإغماء المجتمعي الذي أصيب به

الرياضة؛ حيث يمكن أن يلتقي الملوك والرؤساء والزعماء ويتحدثون، وربما يتعاقدون.

< من ناحية أخرى انفتح الطريق خلال هذا العام لطرح المسائل التالية:

أولها- إن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، أو ما كان يطلق عليهما الغرب والشرق، لم يؤدِّ إلى سلام فاعل ودائم؛ فقد عادت الحرب الباردة وفي باطنها حرب ساخنة في شرق الساحة الأوروبية لتشغل العالم وتهدد حاضره ومستقبل استقراره. عادت الحرب الباردة بين الغرب وروسيا أو القومية الروسية بكل ما يعنيه لغوياً لفظ «القومية» من معانٍ نرى أصداءها في مختلف أنحاء أوروبا كما في يمين المجتمع السياسي الأمريكي.

إن عودة غزو الدول الأخرى وصحة التكتل الغربي بزعامة الولايات المتحدة بقوة وعنفوان مشهودين، تعنيان استمرار سبل ووسائل

تصرف القوى الكبرى كما كان في القرن العشرين، ودخول هذه السبل إلى دوايب القرن الحادي والعشرين. إذن إلى جانب ما هو جديد هناك قديم متجدد.

وثانيتهما- إن الصدام العسكري القائم في أوكرانيا لن يكون بالضرورة هو الأسلوب المتَّبَع في غمار «الحرب الباردة الأخرى» التي تتشكل أركانها حالياً بين الولايات المتحدة والصين. هنا ربما يكون هناك جديد في أن يأخذ الصدام (أو السباق) حينها أشكالاً أخرى لها أبعاد تنافسية اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تستدعي أنواعاً من التفاهم والتعاون وربما التكامل، لتكون المشكلة هي تحديد السقوف التي تُفرض على مختلف عناصر هذا التعاون، وهو أمر خطير يقع في صلب التنافس،

لقراراته والنشاط لآلياته. (يأتي إصلاح أداء مجلس الأمن على رأس كل ذلك). والرأي عندي في هذا الإطار هو أن نظام سان فرنسيسكو وبريتون وودز لم يفسل، بل كان قصة نجاح (راجع عمل الوكالات المتخصصة، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، والدور الذي يلعبه «البنك الدولي» و«صندوق النقد» في مجال الاقتصاد الدولي ومع الدول النامية). أما الفشل فقد جاء مرتبطاً بالدور المرتبك لمجلس الأمن وتراجع دوره في مجال الأمن والسلم الدوليين، وأسباب ذلك معروفة... والتعرض لها وعلاجها نشط بالفعل خلال العام الذي ينصرم الآن.

< عاد النقاش نشطاً في مجال البيئة وتغير المناخ،

وتزايد الوعي به، وصعد موضوعا «التمويل» و«التعويض عن الخسائر والأضرار» إلى حيث يجب أن يكونا، أي على رأس جدول الأعمال.

< وثمة حدث جديد مهم جرى هذا العام هو دخول الرياضة وبالذات

كأس العالم لكرة القدم مجال المنافسة العالمية على التميز واستقطاب متابعة الشباب بل جميع الأعمار على اتساع العالم، وترددت أسماء دول خارج إطار المنافسة السياسية أو الاقتصادية لتخلق إطار منافسة جديداً هو المنافسة الرياضية التي تؤدي إلى مكاسب إعلامية وسياسية واقتصادية للدول الجادة في هذا المجال تكتمل بها المنافسة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

< لقد كانت صالونات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني مثل «دافوس»، والمؤتمرات الدولية الكبرى مثل «شرم الشيخ» هي حلبة اللقاء والتنافس والمواجهة والتراضي. علينا أن نضيف الآن صالونات

كان هذا العام 2022 عام اليقظة والفوقان من الإغماء المجتمعي

تمس مصالح الدول ذاتها. وقد يكون من بينها من يحبذ الدخول في حركة حيادية إزاء الحرب الباردة مع روسيا، ولكنه يرفض ذلك في حالة الصين أو العكس، والأمثلة هنا جاهزة ومعروفة. ثم إن مواقف دول العالم الثالث لم تصبح موحدة أو (مسمطة) بل أصابها التباين بل الاختلاف وتفاصيل ذلك تسكنها الشياطين من كل نوع ولون وحجم.

إن الأمر يتطلب فعلاً حديثاً جاداً على موائد أو طَبَّالي العالم الثالث، وإلى حسابات نُجربها، بعضها دقيق للغاية، جرى رسمه بالفعل في حالة روسيا، فقد وقفت أغلبية دول العالم الثالث ضد الغزو الروسي ولكنها لم تقبل بأن تكون جزءاً من مقاطعة روسيا أو معاقبتها، والتصويت

في الجمعية العامة للأمم المتحدة أوضح تلك الخطوط المتحركة والتبادلية بشكل جيد. فهل يمكن أن ينطبق ذلك على الحالة الأمريكية - الصينية؟ وهل نحن متوجهون إلى صياغة المواقف حالة

لا يصح أن يغيب عن البال احتمالات ظهور أوكراينيات في الشرق الأقصى

بحالة مثلاً؟

ثم إن أي تجمع من هذا القبيل يحتاج إلى زعامات تحرّكه وتقوده... الهند ليست جاهزة، وذلك بسبب الموقف الخاص بالصين وبسبب التحفظ على بعض -وليس كل- السياسات الأمريكية العالمية وفي آسيا خصوصاً. أما باقي الزعامات التاريخية لحركة عدم الانحياز فقد انتهى وجودها وحُفَّت تأثيرها. لم تعد منطلقات تجمع دول العالم الثالث هي تصفية الاستعمار وإعمال حق تقرير المصير. أمور أخرى استولت على الأولوية وجاءت على رأسها موضوعات التنمية وتأثير التكنولوجيا الحديثة واحتكارها، وآثارها في أمور التواصل الاجتماعي، وكذلك شؤون التجارة، والاستثمار، والعمل، والمساعدات، والقروض وغيرها.

ومحدد حاد للتعاون بينها. ولا يصح أن تغيب عن البال هنا حسابات المصالح المختلفة المرتبطة (جغرافياً على الأقل) بهذه العلاقة الملتبسة بين الولايات المتحدة والصين، وأقصد المصالح والاستراتيجيات الهندية واليابانية المواجهة للصين بالذات والرافضة (في الحالة الهندية) لسياسات الانحياز المطلق للولايات المتحدة، فهي تتفق مع الولايات المتحدة في تفاصيل كثيرة في توجيهها إزاء الصين، ولكنها لا تتفق معها في عموم توجيهها إزاء روسيا، مما يضيف مربكات (أستأذن صديقي الدكتور محمود محيي الدين الذي صك هذا التعبير أن يسمح لي باستخدامه) كثيرة إلى الموقف العالمي قد نرى بعض مظاهرها في العام الجديد.

كما لا يصح أن يغيب عن البال احتمالات ظهور أوكراينيا أو أوكراينيات في الشرق الأقصى أرضاً ومياهاً.

وثالثتها- إن الأبواب فُتحت على مصاريحها أمام الدول النامية أو دول العالم الثالث في

القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، لتفكر في حركتها السياسية، خصوصاً حركتها الجماعية القائمة على أن التعامل منفردة مع أخطار وتوقعات من النوع الذي طُرح عام ٢٠٢٢ ويتوقع أن يتكثف طرحه في العام الجديد، لن يكون فعالاً ولا مجدياً، ومن ثم فالبحث عن كيان تجتمع في إطاره ويمكنه أن يمثل مصالحها (المتباينة) أو تجري بين جنباته عمليات تنسيق وتوافق وتعديل لهذه المصالح أصبح ضرورة حيوية.

هل يعني هذا إحياء حركة عدم الانحياز التي تشكلت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي؟ لست أرى ذلك، بل أرى استحالة ذلك، فالظروف مختلفة... والحرب الباردة ليست واحدة بل اثنتان وبأبعاد مختلفة

نحو التطرف العرقي والديني والمسلكي، واحتمالات التصعيد الدموي ضد الفلسطينيين سواء كمواطنين إسرائيليين (نحو ٢٠ في المائة من تعداد إسرائيل) أو إزاء مواطني الأراضي المحتلة مما سوف تكون له نتائج خطيرة على مسارات إقليمية كثيرة. ولكن الخطير أيضاً هي احتمالات التقارب (وربما التحالف) بين القوى الإسرائيلية الحاكمة وشديدة اليمينية، وبين اليمين الأوروبي، واليمين المحافظ الأمريكي (وهما أيضاً شديدتا العنف والعنصرية) بما يؤدي إلى اضطراب واسع في الشرق الأوسط وفي حوض البحر الأبيض المتوسط على اتساعه، بل يمكن أن يقيم صلةً مع أطر الحرب الدائرة بين الغرب وروسيا، وأن يشتبك مع فكر الحرب الأوروبية الباردة.

إن من شأن ذلك، إذا حدث بالصورة كما أعرضها أو قريباً منها، أن يُربك العلاقة الأوروبية مع القضايا العربية.

إنني أتوقع اضطراباً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٣

تسببه سياسات إسرائيل تحت حكم نتنياهو وأقرانه، بالإضافة إلى سياسات إيران الإقليمية المتجمدة، وكذلك بسبب موقف عدم اليقين الذي سوف تعانیه تركيا بعد الانتخابات الرئاسية القادمة في بدايات العام القادم في حالة خسارة إردوغان، بل كما في حالة فوزه الذي لا يُتوقع أن يكون فوزاً كبيراً.

هل يمكن أن يحدث كل ذلك في العام الجديد؟ طبعاً ممكن... ربنا يستر، وكل عام وأنتم بخير.

* عضو «هيئة حكماء أفريقيا» ووزير الخارجية المصري الأسبق والأمين العام الأسبق للجامعة العربية
* الشرق الأوسط

ومن ناحية أخرى يأتي تقييم المشروع الصيني الكبير «الحزام والطريق» والذي لا منافس قريباً له يسهم في مناقشة موضوع الحياد أو عدم الانحياز... ويطيب لي هنا أن أعود إلى موضوع قيادة مثل هذه الحركة إن كان لها حظ الاستيلاد. إن اسم الرئيس لولا يتمثل أمامي اسماً سوياً... لقد عاد الرئيس لولا إلى مقعد الرئاسة في البرازيل منتخباً من أغلبية الشعب البرازيلي، ومنتعاً بترحيب عالمي حقيقي، وبخاصة من دول العالم الثالث بوصفه رمزاً للاستقلال وممثلاً حقيقياً ومتحدثاً مفوهاً باسم العالم الثالث... هذا ما كان خلال رئاسته السابقة، فهل يكون لولا مستعداً لتولي هذه القيادة في الحقبة الحالية من الحركة السياسية العالمية؟ إن التطور العالمي يحتاج

إلى لولا الذي نعرفه، نحتاج إلى فكره ومواقفه وصلابته، نحتاج إليه كممثل للبرازيل، تلك الدولة النامية الكبرى التي تمارس عبوراً مؤكداً من وضع النماء إلى وضع الثروة، والانتقال من صفوف الدول النامية

إلى موقع الدول القادرة... وهو طريق طويل يحتاج إلى فكر ورسالة لا تغيب عن لولا، ومنها أنه إذا اتخذ موقفاً قيادياً يمكنه في المحافل الدولية من أن يقول نعم وأن يقول لا، تؤيده في ذلك العشرات من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وربما أيضاً بعض الدول الأوروبية، فقد يكون في ذلك إدخال لعنصر التوازن إزاء محاولات السيطرة والتنافس على ثروات الدول، وفي تحقيق نقل التكنولوجيا إلى مراكز جديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. هل يمكن لهذا أن يحدث؟

وأخيراً وليس آخراً، ماذا عن مستقبل الشرق الأوسط؟ هناك الكثير مما يجب أن يُقال، ولكنني سوف أركز على «جديد إسرائيل». إن انحراف إسرائيل حكومةً ومجتمعاً



عبد المنعم سعيد:

2023.. عام الخطر

*المركز الاقليمي للدراسات

أو آخر، وتصبح التسوية ممكنة عند توازن جديد يجدانه أفضل حالاً من قتال مستعر. جرى ذلك بعد الفشل الروسى في دخول كييف والنجاح في الاستيلاء على إقليم الدونباس؛ ولكن موسكو لم تكن تقبل أقل من مواصلة الزحف حتى أوديسا.

وبعد «الهجوم المضاد» والزحف الأوكرانى في شمال الدونباس وجنوبه وتحرير «خيرسون»؛ فإن أوكرانيا لم تعد تقبل بأقل من الخروج الروسى الكامل من أوكرانيا بما فيها القرم مضافاً إليها تعويضات كاملة. لم يكن الألم الاقتصادي والديمقراطي، ولا التكلفة العسكرية، ولا الألم العالمى في الطاقة والغذاء، كافياً لوقف الحرب في أي وقت. على العكس تماماً، فإن العالم لم يكتف بالتعامل مع المعتاد الجديد للحرب، بل إن ما جرى هو التصعيد المستمر في المطالب والالام التي يرتكبها الطرفان إزاء بعضهما، وكلاهما إزاء العالم. اكتفى المراقبون بخبط

إذا كان هناك أمر تعلمناه فهو أن عام ٢٠٢٢ سوف يكون الذي فشلت فيه كل النظريات التي عرفناها في دراسات العلاقات الدولية في تفسير ما يحدث، فضلاً عن التنبؤ بما سوف يلى. لم تنجح نظرية توازن القوى العسكرى والاقتصادى في منع الحرب الأوكرانية لأن الموازين الروسية أقل ثقلًا من تلك الأوكرانية مضافاً إليها حلف الأطلنطى والولايات المتحدة والغرب كله في ناحية أخرى. ولا نجحت نظرية الاعتماد المتبادل في التجارة والطاقة والغذاء والتكنولوجيا، التي تجعل في الحرب ضرراً لجميع الأطراف، في إزالة الأزمة في أولها ومنع الحرب بعدها؛ وقبل كل الأطراف كافة أشكال الضرر. نشبت الحرب رغم كل شيء، وأثناءها عبرت لحظات كان ممكناً فيها تحقيق درجات من التوازن تكفى لكى يشعر فيها الطرفان الأساسيان بأنهما حققا انتصاراً بقدر

فيها كل طرف على الانتصار الكامل والهزيمة الكاملة للخصوم، وفي مثل هذه الأحوال يدفع العالم كله ثمنًا فادحًا.

إذا أضفنا إلى ذلك كله ما قامت بها ألمانيا بزيادة نفقاتها الدفاعية بما مقداره ١٠٠ مليار دولار، وأن اليابان، قليلة الكلام، صدقت حكومتها يوم ١٦ ديسمبر الجارى على استراتيجية جديدة للأمن القومى تزيد الإنفاق الدفاعى وتعزز القدرات الفضائية والسيبرانية والبحرية والبنية التحتية بشكل غير مسبوق وتتضمن القدرة على شنّ «هجمات مضادة». الصين تركت كل تحفظاتها على الهجمة الروسية على أوكرانيا وأعلنت عن قيامها بمناورات بحرية مشتركة مع روسيا في أوقات ملتهبة.

وكان كل ذلك ليس كافيًا، فقد وجّه مجلس الأمن الدولى في ١٥ ديسمبر الجارى تحذيرًا جديدًا بشأن تصاعد التهديدات المرتبطة بنشاط التنظيمات الإرهابية، خاصة «داعش»

و«القاعدة»، واعتمادها على التقنيات التكنولوجية الحديثة، التي تعزز فرص تنفيذ هجمات إرهابية باستخدام الطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية والإنترنت في عمليات التجنيد.

في النهاية فإن كاتب السطور ليس متشائمًا بالفطرة، ولكن واقع الخطر من الجلاء بحيث يصعب تجاهله، أو انتظار بشارة تأتي من هنا أو هناك، وإنما لابد من تعريف القوم بأننا مقبلون على عام بالغ القسوة. أيها السادة لا مفر من التفكير والاستعداد والتحسّب.

*رئيس المركز الاقليمي للدراسات في القاهرة

الأكف بعضها ببعض، والتأكيد على أن «عدم اليقين» بات هو المنظومة الفكرية العالمية الجديدة، التي تعنى أن البشرية دخلت إلى نفق جديد مرعب.

كل المؤشرات إلى عام ٢٠٢٣ تشير ليس فقط إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية سوف تكون مستمرة لعام آخر، وإنما إلى أن الحرب سوف تدخل إلى نطاقات أكثر خطورة. الزيارة التي قام بها مؤخرًا الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إلى بيلاروسيا والاتفاقيات الدفاعية التي عقدها تشي باحتمال كبير لدخول «مينسك» الحرب، وهى لن تكون إلا بشنّ هجمات من الشمال على أوكرانيا لا يكون لها هدف آخر إلا العاصمة «كييف». طوال الأسابيع الأخيرة لم يكن للقوات العسكرية الروسية من همّ إلا استخدام

الطائرات المسيّرة الإيرانية في الهجوم على المدن الأوكرانية والتركيز على بنيتها الأساسية؛ والآن تشير روسيا إلى وجود أسلحة غير مسبقة في الشرق ولا في الغرب، وسوف

يجرى استخدامها خلال المرحلة المقبلة. أوكرانيا من ناحيتها لم تشأ أن ينتهى العام دون شنّ هجمات على الأراضى الروسية ذاتها، وأصبحت كل القفازات في طريق الحرب مرفوعة.

الرئيس الأوكرانى زيلينسكى في زيارته إلى الولايات المتحدة سعى وراء توحيد الديمقراطيين والجمهوريين في الكونجرس مضاعفًا للرأى العام الأمريكى لمواصلة ليس العون للأوكرانيين وإنما لكسب الحرب. في عودته سوف يكون في معيته ليس فقط صواريخ «باتريوت»، قرة عين واشنطن في الدفاع ضد الصواريخ، وإنما تعهد مقدس بتقديم معونات قدرها ٤٤ مليار دولار خلال المرحلة المقبلة. النيات دخلت إلى المرحلة المظلمة، التي يصر

أننا مقبلون على عام بالغ القسوة لا مفر من التفكير والاستعداد والتحسب



2022 عام التقارب في الشرق الأوسط.. هل يستمر في 2023؟

*ميدل إيست آي

وإيجابيا للمنطقة التي حرمت من الحوار».

وبدأت الهجمة الدبلوماسية في فبراير/شباط الماضي عندما قام الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» بأول زيارة رسمية له إلى الإمارات منذ ٩ أعوام، وأتبع ذلك بزيارة في أبريل/نيسان إلى السعودية، حيث استقبله ولي عهدها الأمير «محمد بن سلمان»، بعد سنوات من العداء على خلفية مقتل الصحفي «جمال خاشقجي». وكانت أنقرة قبل ذلك على خلاف مع دول الخليج، بسبب دعمها للربيع العربي عام ٢٠١١، حيث ألقى «أردوغان» بثقله خلف جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين والحركات الديمقراطية التي تراها ملكيات الخليج تهديدا لها، قبل أن يصل الخلاف ذروته بمقتل «خاشقجي» في إسطنبول عام ٢٠١٨. ووفق التقرير، فإن «الاقتصاد تفوق في هذا العام على

«الاقتصاد تفوق في ٢٠٢٢ على الأيديولوجية، ومنحت مناسبة تنظيم قطر بطولة كأس العالم، قادة المنطقة الفرصة لإظهار التحولات في المنطقة وعرضها على العالم»..

هكذا خلاص تقرير لموقع «ميدل إيست آي» البريطاني، الذي قال إن السياسة في الشرق الأوسط خلال العام ٢٠٢٢ اتسمت بـ«البرجماتية»، حيث قام القادة في معظم المنطقة بالمصافحة ولوحوا برايات بعضهم البعض في موجة من التقارب.

وينقل التقرير عن الباحث غير المقيم في مؤسسة كارنيجي «عبدالله باعبود» القول: «ظهرت هذا العام حالة الإجهاد من الخلافات التي مزقت المنطقة خلال العقد الماضي».. و«كان تحولا مفاجئا في مسار الأحداث،

نفس الوقت الذي ساعدت فيه الحرب بأوكرانيا على ملء خزائنها بالمال، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، وعززت من نفوذها على الدول الضعيفة اقتصاديا مثل تركيا ومصر. ويقول «باعتد»: «أهم حدث في هذا العام هو غزو روسيا لأوكرانيا وساعد دول الخليج بعدة طرق».

ويضيف: «لم يكن داعمو السيسي في الخليج راضين عن طريقة إدارته للاقتصاد ودعم الدوحة المالي لا يعني أنها لا تتفق مع السيسي على كل شيء»، متابعا: «لكن هناك مخاوف من انهيار الاقتصاد المصري بتداعيات تؤثر على استقرار الشرق الأوسط».

ومنحت مناسبة تنظيم قطر بطولة كأس العالم قادة المنطقة الفرصة لإظهار التحولات في المنطقة وعرضها على العالم.

وخلال المباريات ظهر ولي العهد السعودي متوشحا بالعلم القطري وكذا أمير قطر متوشحا بالعلم السعودي.

يقول دبلوماسي خليجي: «كان التوشح بالعلم رمزيا، وهو رسالة

للجماهير في المنطقة والغرب، ولكنه أكثر من كونه لفظة».

ويضيف الدبلوماسي الذي رفض الكشف عن هويته: «الالتزام بتطبيع العلاقات حقيقي وترتبط العلاقات العائلية والقبلية الخليج وخفض التوتر مصلحة وطنية».

من جانبها، تشير الزميلة الزائرة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية «سيزنيا بيانكو» إلى أن التقارب السعودي القطري «حقيقي»، مضيفه بأنه «مدفوع بالفهم المتبادل لأهمية التعاون الجيوسياسي وأهميته الجوهري للطرفين».

ويتوقع المحللون مواصلة القوى الإقليمية إصلاح العلاقات عام ٢٠٢٣، لكنهم يرون أن الخلافات قائمة.

الأيدولوجية.. فأردوغان الذي سيواجه انتخابات في العام المقبل يريد تحسين الاقتصاد ومواجهة التضخم الذي وصلت نسبته ٨٠٪، وتعهدت كل من السعودية والإمارات بضخ مليارات الدولارات لدعم الاحتياطي الأجنبي التركي».

وينقل التقرير عن الباحث في معهد صوفان «كين كاتزمان»، القول: «يعتبر الاقتصاد مشكلة أردوغان الكبرى وهو يحاول إصلاح العلاقات مع دول الخليج من أجل الحصول على شريان حياة مالي».

وعلى الجانب الآخر من الخلاف، مصر الدولة التي تعاني من مصاعب مالية، قامت بإعادة ضبط العلاقة مع أعدائها. فقد دعمت كل من قطر وتركيا الحكومة المنتخبة

لـ «محمد مرسي»، الذي أطاح به الجيش وانهارت العلاقة معهما بعد ذلك. وتساءل «أردوغان» علانية عن شرعية الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، فيما اتهمت القاهرة قطر بالتدخل في شؤونها المالية من خلال

قناة «الجزيرة» للهجوم عليها إعلاميا.

وفي عام ٢٠١٧ شاركت مصر السعودية والإمارات والبحرين في مقاطعة قطر بتهمة مساعدة الأخيرة الإخوان المسلمين التي صنفتها الرياض وأبوظبي بالجماعة الإرهابية.

لكن في ٢٠٢٢، صافح «أردوغان» نظيره «السيسي» أثناء حفل افتتاح بطولة كأس العالم الشهر الماضي، وظهر أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» مبتسما بينهما. وتعهدت قطر إلى جانب السعودية والإمارات بدعم الاقتصاد المصري، ووضع ودائع بالمليارات في المصرف المركزي المصري.

ووضعت دول الخليج الضغائن القديمة جانبا، في

السياسة في الشرق الأوسط خلال العام 2022 اتسمت بالبراجماتية

يقول «كاتزمان»: «هؤلاء هم حكام وراثيون وليست لديهم نفس الآراء حول المنطقة».

ويضيف: «الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد وولي العهد السعودي محمد بن سلمان متشككان من الإخوان المسلمين، لكن قطر لا تزال تؤمن بإمكانية جلبهم للخيمة».

ولا تزال العلاقات بين قطر والبحرين متوترة، فيما لم تكن المصالحة مع الإمارات سلسة مثل المصالحة مع السعودية، برغم زيارة «بن زايد» للدوحة في ديسمبر/ كانون الأول الجاري.

تقول «بيانكو» إن قطر كانت منشغلة بتنظيم كأس العالم، ولكنها ستصبح ناشطة في الأمور الجيوسياسية بعد صمت لمنع أي

منغصات على المباريات.

وترى أن محاولة قطر

تأكيد نفسها في الخارج

تعني وجود مجال

للتعاون مع السعودية

في القرن الأفريقي، حيث

تتلاقى مصالح البلدين

في المنطقة، لكنها لا

تستبعد مصادمة مع الإمارات في تركيا وأفغانستان حيث يحاول البلدان الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي، اقترحت الإمارات إدارة

مطار كابل الذي تحاول كل من تركيا وقطر الحصول على

عطاء إدارته. فيما تظل سوريا منطقة خلاف بين دول

المنطقة، ففي الوقت الذي استقبلت فيه أبوظبي رئيس

النظام السوري «بشار الأسد»، ومحاولات «أردوغان» غير

الناجحة حتى الآن للتقارب، لا تزال السعودية والإمارات

مترددتين بجلب دمشق للخيمة.

يقول «كاتزمان» إن سوريا هي واحدة من الشقوق في

المنطقة التي يجب على المنطقة التعامل معها. ويرى

أن التقارب سيكون محل امتحان عام ٢٠٢٣، لو حدث

مواجهات في غزة مثلاً.

ولم تكن إسرائيل خارج فترة ذوبان الجليد بالمنطقة،

فقد تقاربت تركيا معها، وعززت الإمارات علاقاتها التجارية

معها ضمن «اتفاقيات إبراهيم»، وتم السماح للطائرات

الإسرائيلية بالسفر إلى الدوحة أثناء البطولة. يقول

«بعبود»: «لو كان هناك رايح في المنطقة فهو إسرائيل».

كما تختلف دول الخليج حول كيفية التعامل مع

إيران، فقطر التي تشترك مع إيران بحقل للغاز الطبيعي،

دعت للتقارب واستضافت جولة محادثات بهدف إحياء

الملف النووي. وفي الوقت الذي تعارض فيه الإمارات

والسعودية الاتفاقية النووية، قامت بخطوات للتقارب.

وعينت أبوظبي سفيرها في إيران في أغسطس/آب. وجاء

القرار بعد تعرض أبوظبي

لهجمات صاروخية من

حلفاء إيران في اليمن

بداية العام الحالي.

ويرى «كاتزمان»

أن «التقارب السعودي

الإماراتي مع إيران

يدفعه عدم معرفتهما

بما ستفعله أمريكا حالة

تعرضهما لهجوم»، لكن محاولات التقارب بردت بسبب

التظاهرات التي تشهدها إيران.

يقول مسؤولون عراقيون إن اللقاءات بين السعوديين

والإيرانيين جارية، وتمت فيها مناقشة موضوع اليمن.

ويتوقع «بعبود» أن الحوار الإيراني مع السعودية سيتباطأ

لو استمرت المظاهرات حتى العام المقبل.

أما تركيا، فيرى المراقبون أن التقارب الخليجي معها

سيستمر. يضيف «بعبود»: «ذهب القادة للنزاعات بعد

الربيع العربي باعتقاد أنهم سيحققون شيئاً وبعد الكثير

من الجهود والتمن لم يحققوا الكثير، وستظل هناك

احتكاكات لكن التقارب يكسب زخماً وسيستمر عام

٢٠٢٣».

ستظل هناك احتكاكات لكن التقارب يكسب زخماً وسيستمر في 2023



بلومبيرغ: 5 سيناريوهات تهدد الأسواق العالمية في 2023

بعد أسوأ عام شهدته الأسهم العالمية منذ أكثر من عقد، نتيجة للأزمات الطاحنة التي مر بها العالم وأبرزها الحرب في أوكرانيا، لا يملك المستثمرون حول العالم آمالا كبيرة في تحسن الأوضاع بسهولة وسرعة في عام ٢٠٢٣. وفي الوقت الذي يراهن فيه المتفائلون على توجه البنوك المركزية نحو خفض أسعار الفائدة، إلى جانب خروج الصين بالكامل من العزلة التي عاشتها لفترة طويلة للحد من تفشي «كورونا»، وتراجع الصراع في أوكرانيا، يبحث البعض الآخر عن المخاطر التي قد تعيد الأسواق العالمية إلى الاضطرابات. ونقلت وكالة «بلومبرغ» للأنباء 5 سيناريوهات تهدد بجلب المزيد من المتاعب للمستثمرين والأسواق العالمية في العام المقبل.

وهذه السيناريوهات هي:

تضخم راسخ

قال ماثيو ماكلينان، المسؤول في شركة «فيرست إيغل» لإدارة الاستثمارات: «تتوقع سوق السندات أن التضخم سيرتفع بشدة خلال ١٢ شهراً، مع زيادة الأسعار وارتفاع تكاليف الطاقة». واستبعد ماكلينان خفض البنوك المركزية أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي يتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين حدوثه في منتصف العام المقبل. كما توقع ماكلينان ارتفاع تكاليف الاقتراض، الأمر الذي سيتسبب في أزمة كبيرة للمستثمرين.

تعثر الصين

قفزت الأسهم الصينية بنحو ٣٥٪ من أدنى مستوياتها في أكتوبر (تشرين الأول) وسط سعي بكين لإعادة فتح اقتصادها، الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بالكامل بعد عمليات الإغلاق المطولة والقاسية التي تسبب فيها تفشي «كورونا». لكن، على الرغم من ذلك، يتوقع بعض المحللين تعثر الصين اقتصادياً بشكل كبير العام المقبل، وسط ما تواجهه من إرهاق في النظام الصحي بها مع تصاعد إصابات ووفيات «كورونا».

وتسببت المستشفيات المزدحمة وطوابير الانتظار في قاعات الجنازات بالصين في إثارة القلق في الأسابيع الأخيرة، وفي انهيار النشاط الاقتصادي، حيث يخشى الكثير من الأشخاص النزول والعودة إلى نشاطهم وأعمالهم وسط استمرار تفشي الوباء.

وقد رافق ذلك انخفاض شديد في الحراك الاجتماعي في المدن الكبرى. والحراك الاجتماعي هو تلك الظاهرة الاجتماعية التي بمقتضاها ينتقل الفرد أو الجماعة من طبقة معينة إلى طبقة أخرى أو من مستوى اجتماعي معين إلى آخر. وقالت مارسيليا تشاو، خبيرة الأسواق العالمية في بنك «جيه بي مورغان تشيس»: «منحنى العدوى في الصين سيرتفع وسيبلغ ذروته بعد شهر أو شهرين فقط من السنة الصينية الجديدة». وأضافت: «قد تنجح الأمة في إعادة الانفتاح على العالم لكنها قد تواجه مخاطر كبيرة في حال تطور فيروس (كورونا) وظهور متحورات جديدة منه». وأشارت تشاو إلى أن انتعاش الأسهم الصينية لا يزال هشاً، مؤكدة أن أي احتمال لتعثر النشاط الاقتصادي من شأنه أن يُضعف الطلب في أسواق السلع الأساسية، خصوصاً المعادن الصناعية وخام الحديد.

حرب أوكرانيا

قال جون فيل، كبير استراتيجيي السوق العالمية في شركة «Nikko Asset Management»: «إذا ساءت الحرب وأصبح الناتو أكثر انخراطاً بشكل مباشر فيها واشتدت العقوبات المفروضة على روسيا وحلفائها، فسيكون لذلك نتائج سلبية للغاية». وتابع: «ستؤدي العقوبات الثانوية ضد الشركاء التجاريين الروس، ولا سيما الهند والصين، إلى تضخيم حجم المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي». وأضاف: «سيكون ذلك بمثابة صدمة كبيرة في العرض للعالم فيما يتعلق بالغذاء والطاقة ومواد أخرى مثل الأسمدة وبعض المعادن والكيماويات». أما السيناريو الأكثر إثارة للقلق، وفقاً لفيل، فهو استخدام روسيا سلاحاً نووياً تكتيكياً -وهو تهديد يبدو بعيداً ولكنه ضمن الاحتمالات المطروحة للنقاش. وقد يؤدي ذلك إلى إنهاء الصادرات الزراعية الأوكرانية تماماً.

تراجع الأسواق الناشئة

يتوقع الكثير من المستثمرين تراجع قوة الدولار وتكاليف الطاقة في عام ٢٠٢٣، وهما عاملان من شأنهما أن يخففا الضغط عن الأسواق الناشئة. لكن أي فشل في كبح جماح التضخم من شأنه أن يفسد هذه النتيجة لأسواق العملات، في حين أن اشتداد الحرب في أوكرانيا هي مجرد واحدة من الكثير من المخاطر التي قد تدفع أسعار الطاقة للارتفاع الصاروخي مرة أخرى. وقال شين أوليفر، رئيس استراتيجية الاستثمار والاقتصاد في شركة «AMP Services» للمحاسبة: «قد نمز بعام آخر تكافح خلاله الأسواق الناشئة لاستعادة قوتها». وأضاف: «الدولار الأمريكي الذي لا يزال مرتفعاً ومن المحتمل ارتفاعه بشكل أكبر سيؤثر سلباً على بلدان الأسواق الناشئة لأن الكثير منها لديها ديون كبيرة بالدولار الأمريكي».

عودة «كورونا»

يمكن أن تظهر سلالة جديدة من فيروس «كورونا»، أكثر عدوى من السلالات السابقة، كما يمكن أن تتفشى المتغيرات الحالية بشكل أوسع خلال فصل الشتاء، الأمر الذي سيتسبب في تشويش سلاسل التوريد مرة أخرى، مما قد يؤدي إلى التضخم وتباطؤ النشاط الاقتصادي.



أزمة المياه في 2022.. عصب الحياة في خطر

مصطفى سيف - القاهرة: ووفقا للصندوق العالمي للحياة البرية، فإن ٣ بالمئة فقط من مياه العالم عذبة، وثلاثها مجمدة أو غير متاحة للاستخدام بأي شكل آخر، ما أدى إلى افتقار وصول ١/٨ مليار شخص عالميا إلى المياه، بينما يجد ٢/٧ مليار شخص في المياه ندرة لمدة شهر واحد على الأقل من العام.

- تبلغ أضرار الجفاف ٣٨/٤ مليار دولار على مستوى العالم، وبالنظر في خسائر الجفاف لعام كامل، فإن هذا الرقم يعطي بالفعل عام ٢٠٢٢ تاسع أعلى أضرار جفاف خلال الـ ٤٨ عاما الماضية
- درجات الحرارة المرتفعة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ جعلت حالات الجفاف في نصف الكرة الشمالي لعام ٢٠٢٢ المسؤولة عن ٨٩ بالمئة من تكاليف الجفاف لهذا العام.

عام ٢٠٢٢.. الجفاف رابط مشترك

كان الجفاف أو ندرة المياه الرابط المشترك أو الكلمة الموحدة التي تداولتها جميع وسائل الإعلام العربية والأجنبية، تعبيرا عن الحالة التي وصل إليها كوكب الأرض فيما يتعلق بالمياه بسبب النشاط البشري أو التغيرات المناخية.

• يناير.. الجفاف في الولايات المتحدة

تعاني الولايات المتحدة من سجل جفاف ينذر بالخطر، فوفقا لمرصد الجفاف الأمريكي فإن 55 بالمئة من الولايات تعاني من الجفاف، فعلى سبيل المثال كاليفورنيا تعاني من ندرة في المياه بنسبة 78 بالمئة أقل من نفس الشهر في عام 2020، حيث لا يزال الجفاف المعتدل إلى الاستثنائي يسيطر على الولاية بأكملها، وهو ما دفع حاكم الولاية، جافين نيوسوم، لدعوة الأمريكيين لتخفيض استخدام المياه طواعية بنسبة 15 بالمئة لمواجهة الجفاف المستمر.

وعلى الجانب الآخر، أشارت ورقة بحثية نشرت في هذا الشهر للمعهد الأوروبي للدراسات الأمنية والسياسية إلى أن هطول الأمطار في الشرق الأوسط سيقبل بنسبة 20 لـ 40 بالمئة، وفي أسوأ الحالات، سيكون أقل بنسبة تصل لـ 60 بالمئة.

حتى بدون تغيير المناخ فإنه لن يكون هناك ما يكفي من المياه لتوفير إمدادات كافية للسكان في عام 2030.

• فبراير.. ألمانيا تساعد إفريقيا لمواجهة الجفاف

رحبت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بمساهمة ألمانيا بقيمة 20 مليون يورو لإنقاذ المزارعين الأشد تضررا من الجفاف في القرن الأفريقي، حيث يوجد ما بين 12 لـ 14 مليون شخص على شفا المجاعة بسبب الجفاف.

وسيُساهم التمويل في دعم أكثر من 115 ألف أسرة في ثلاثة بلدان متضررة هي إثيوبيا وكينيا والصومال.

• مارس.. المياه الجوفية غير مستغلة بالشكل الكافي

في تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم الذي نشر في هذا الشهر فإن المياه الجوفية تشكل 99 في المئة من المياه العذبة السائلة في العالم.

ورغم أن العديد من المناطق تعاني من نقص المياه مع توقعات بزيادة الطلب على المياه بنسبة 20 لـ 30 بالمئة بحلول عام 2050، إلا أنه قد تم الإفراط في استخدام المياه الجوفية في بعض المناطق، مثل شمال الهند والولايات المتحدة، بنسبة 70 بالمئة تستخدم في الزراعة والري.

في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يفتقر نحو 400 مليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب الأساسية، حتى مع وجود إمدادات هائلة من المياه الجوفية غير المستغلة في المنطقة.

مشكلة المياه الجوفية

وبحسب دراسة لمنظمة WaterAid فإن «معظم البلدان في إفريقيا تمتلك مياهها جوفية كافية للناس ليس فقط للبقاء على قيد الحياة بل للازدهار في بعض الحالات لأكثر من 50 عاما، حيث يمكن لكل دولة إفريقية جنوب الصحراء أن تزود 130 لترا من مياه الشرب للفرد يوميا من المياه الجوفية، وأقل من 10 بالمئة من المياه الجوفية يمكن أن يوفر حاجزا ضد تغيير المناخ لسنوات عديدة مقبلة.

أبريل.. غرب إفريقيا وإقليم كردستان والظروف القاسية

أجبر الجفاف الممتد في غرب إفريقيا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢ إلى تضاعف عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة أربع مرات تقريباً، من ٧ لـ ٢٧ مليون شخص، حيث أدى الجفاف وسوء توزيع الأمطار لانخفاض مصادر الغذاء في المجتمعات المحلية، لا سيما في منطقة الساحل الأوسط. وفي إقليم كردستان قال مسؤولون في منطقة كرميان إن عام ٢٠٢٢ سيكون «عام الجفاف»، والذي من المتوقع أن يؤثر على أكثر من ٣٥ ألف فدان من الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى نزوح محتمل من القرى التي تعتمد على الزراعة ورعي الماشية.

• مايو.. نهر كولورادو مجهد بالجفاف

في هذا الشهر برزت أزمة نهر كولورادو غرب الولايات المتحدة الذي يحتل المرتبة الثانية من ناحية أكبر كمية من احتياطي المياه في أمريكا ويطل على بحيرة باول، حيث تواجه ٧ ولايات أمريكية خطر تراجع إمدادات الكهرباء بسبب انخفاض منسوب مياهه.

• يونيو.. نهر بو الإيطالي يتعرض للجفاف

تعرض جزء من شمال إيطاليا لأسوأ موجة جفاف منذ ٧٠ عاماً، إذ يعاني نهر بو من انخفاض منسوبه، مع عدم هطول أمطار بالكاد لمدة ١١٠ يوماً. وتعبيراً عن هذا الجفاف، قال موقع «يورو نيوز» إن الصيادين أصبح بإمكانهم السير إلى منتصف النهر على الأرض الجافة، والذي كان يوفر مياه الشرب لأكثر من ٢٥٠ ألف شخص، ووفقاً لاتحاد المزارعين الإيطالي فإنه سيكون هناك ٣٠ لـ ٤٠ في المئة انخفاضاً في إنتاج الفاكهة والخضروات في وادي بو.

• يوليو.. أوروبا تعاني أسوأ موسم لعدم هطول الأمطار

بحسب موقع المفوضية الأوروبية فإن نقص هطول الأمطار قد انخفض بشكل كبير، لا سيما في الأراضي الإيطالية، وجنوب ووسط وغرب فرنسا، ووسط ألمانيا، وشرق هنغاريا، والبرتغال، وشمال إسبانيا، وهو ما أدى إلى تعرض المنطقة الأوروبية لأعلى مستوى من الجفاف في الفترة من ١٩٩١ لـ ٢٠٢٠. ففي إسبانيا تقلّ نسب المياه المخزنة في الخزانات حالياً بنسبة ٣١ بالمئة عن متوسط السنوات العشر الماضية، وفي البرتغال، تبلغ الطاقة الكهرومائية المخزنة في خزانات المياه نصف متوسط السنوات السبع الماضية.

• أغسطس.. نزوح أكثر من ٧٥٠ ألف شخص بسبب الجفاف في الصومال

في تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصل الجفاف الكارثي في الصومال إلى مستويات غير مسبوقة، حيث سجّل مليون شخص كنازحين داخل البلاد. وأعلنت المفوضية اللاجئين عن حاجة عملياتها في الصومال إلى ٩/٥ مليون دولار أمريكي لمساعدة المجتمعات

النازحة المتضررة من الجفاف الكارثي.
وانتهى موسم الأمطار لعام ٢٠٢٢ في الصومال في وقت مبكر في شهر مايو، مع انخفاض معدل هطول الأمطار المسجل وقلة الأمطار أو انعدامها في يونيو.

• سبتمبر.. مصر قد تفقد المياه بحلول عام ٢٠٢٥

وفقا لليونيسيف فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من الإجهاد المائي في العالم، حيث تعتبر من أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه في العالم.
وأشارت المنظمة في تقرير إلى أن مصر واجهت عجزا سنويا في المياه بنحو سبعة مليارات متر مكعب خلال السنوات القليلة الماضية، وبحلول عام ٢٠٢٥، قد «تفقد المياه» في البلاد.

• أكتوبر.. أزمة الجفاف تدمر الدخل والمحاصيل في العراق

بحسب تقرير صادر عن المجلس النرويجي للاجئين فإن المجتمعات الزراعية في العراق شهدت انخفاضا في محاصيل القمح والخضروات والفاكهة للعام الثاني على التوالي بسبب ظروف الجفاف القاسية، حيث إنه وفقا للمسح الذي أجراه المجلس فإن أكثر من ٩٠ في المئة في خمس محافظات فشلوا في حصد محصول القمح هذا الموسم نتيجة مباشرة لنقص المياه، بينما ٢٥ في المئة قالوا إنهم لم يحققوا أي أرباح من محصولهم من القمح للعام بأكمله.

• ديسمبر.. التمويل أزمة كبيرة

يشير تقرير لمنظمة الصحة العالمية أنه مع وجود ٤٥ بالمئة من البلدان تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التغطية بمياه الشرب، فإن ٢٥ بالمئة فقط من البلدان ستحقق أهداف الصرف الصحي الخاصة بها.
ويؤكد التقرير أنه مع وجود زيادة في ميزانيات الصرف الصحي والمياه في بعض البلاد، هناك أكثر من ٧٥ بالمئة من الدول لا تمتلك التمويل الكافي لتنفيذ خطط واستراتيجيات المياه والصرف الصحي.

مياه المستقبل

• من المتوقع أن تشهد الصومال انعدام موسم الأمطار السادس على التوالي في عام ٢٠٢٣، ما سيؤدي لتعرض ٨/٣ مليون شخص لخطر انعدام الأمن الغذائي، بينما من المحتمل أن يتعرض حوالي ١/٨ مليون طفل للهزال الحاد بحلول يوليو ٢٠٢٣.
• ستفاقم أزمة الغذاء الحالية في أفغانستان بسبب تدني جودة المياه، مع توقعات بزيادة نسبة الأسر التي تشعر بتأثير الجفاف ستة أضعاف ما كانت عليه في ٢٠٢٠، حيث تدخل أفغانستان عام جفافها الثالث على التوالي.

*سكاي نيوز عربية



الموسم الثاني للإنصات المركزي



www.marsaddaily.com
[facebook: marsad.puk](https://facebook.com/marsad.puk)